النشـــرة
الإخبارية
للنشطاء والأعضاء الدوليين
أغسطس/آب – أكتوبر/نوفمبر 2010 المجلد 40 العدد 005

منظمة العفو الدولية

هل من أملٍ لهايتي؟

رحلة الحقوق

لقد شهد شهر أغسطس/آب الماضي اتخاذ أول خطوة في رحلة الحقوق، إذ شد الأمين العام لمنظمة العفو الدولية الرحال حاملاً حقيبة من الأدلة إلى الاجتماع العالمي لجمعية «سيفيكوس» في مدينة مونتريال الكندية، حيث قام بحشد الأصوات وتعبئة التأييد للحملة الرامية لجعل حقوق الإنسان في لب الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف تضاف هذه الأدلة إلى ما جمعته منظمة العفو الدولية من أدلة على مر السنين للتدليل على أن دوامة انتهاكات حقوق الإنسان تزيد من وطأة الفقر.

فإذا كنا راغبين في إحراز تقدم حقيقي، فلا بد لنا من التحقق من أن حقوق الإنسان تكمن في صميم الصميم من كافة المبادرات الدولية والوطنية الرامية للقضاء على الفقر؛ تلك هي الرسالة التي حملناها في جعبتنا إلى قمة الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في نيويورك في سبتمبر/أيلول. ومن خلال رحلة الحقوق يتسنى للنشطاء في مختلف أنحاء العالم استكشاف انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤدي إلى بقاء البشر رازحين في أغلال الفقر، كما تتيح الفرصة أمامهم للعمل على مكافحة هذه الانتهاكات. فلماذا لا تزور موقعنا الإلكتروني، وتشاركنا في هذه الرحلة؛ استمع لما يقوله الناس حول المكان الذي يعيشون فيه، والحياة التي يحيونها، وشارك في الجهود المبذولة لرفع معاناتهم.

www.amnesty.org/en/rightsjourney

© Tristan Brand

سليل شيتي، الأمين العام للعفو الدولية، يرفع حقيبة رمزية لـ«رحلة الحقوق».

هذه نشرتكم الإخبارية

يرجى إبلاغنا إذا كانت تروق لكم

» هل استخدمتم التحركات؟
» هل تبادلتم المعلومات مع أحد؟
» ما الذي تودون أن يرد أكثر في الأعداد القادمة؟
» ما الذي تودون أن يرد أقل؟
» هل لديكم صور أو مقالات تودون إطلاع الأعضاء الآخرين عليها؟
» هل زرتم المدونة الجديدة في www.amnesty.org/livewire؟

أرسلوا جميع تعليقاتكم ومقترحاتكم إلى:

النشرة الإخبارية، برنامج المطبوعات
WIRE, Editorial and Publishing Programme
Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

أو أرسلوا رسائل إلكترونية على العنوان
yourwire@amnesty.org

صدرت للمرة الأولى في العام 2009 عن مطبوعات منظمة العفو الدولية

www.amnesty.org

© Amnesty International Publications 2010
رقم الوثيقة: NWS 21/005/2010 Arabic
ISSN: 1472-443X

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذه المطبوعة أو تخزينه أو نقله بأية صورة من الصور أو أية وسيلة كانت أو نسخه أو تسجيله أو بخلاف ذلك بدون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

صورة الغلاف: أطفال يلعبون فوق أحد السطوح في بورت أو برنس، هايتي، يونيو/حزيران 2010.
© AP Photo/Alexandre Meneghini

الحصول على النشرة الأخبارية

هل تود معرفة المزيد حول حملات منظمة العفو الدولية أو استخدام الموقع الإلكتروني للنشرة الإخبارية من أجل نضالك؟

تتوافر النشرة الإخبارية للتنزيل في الموقع www.amnesty.org. وللحصول على نسخة مجانية مطبوعة منها، كل ما تحتاجه هو الانضمام إلى العضوية الدولية - يرجى الرجوع إلى الصفحة ما قبل الأخيرة من هذه النشرة لمزيد من التفاصيل.

ويمكن للمؤسسات شراء نسخ. وثمن ست نسخ في السنة للمؤسسات هو 35 جنيهاً استرلينياً/ 54 دولاراً أمريكياً/ 41 يورو. وتستطيع فروع منظمة العفو الدولية شراء نسخ من أجل أعضائها. ويرجى إرسال رسالة إلكترونية إلينا على العنوان wire.subscribe@amnesty.org أو الاتصال بالهاتف رقم 413 207 44+ 5814/5507.

من النشرة الإخبارية

ما الجديد هذا الشهر

معركة يومية من أجل البقاء في هايتي

مضت شهور منذ الزلزال ولا يزال أكثر من مليون شخص يعيشون في مخيمات مؤقتة مكتظة بمن فيها، لا يجدون فيها الأمن، ولا ينعمون بأي خلوة تستر خصوصياتهم، ولا يكاد يمر يوم إلا وتتعرض نساؤهم وبناتهم للاعتداءات. اطلع على المزيد من التفاصيل بشأن معاناتهم، وسبل التحرك من أجلهم، في **صفحة 2**.

اليمن: الأمن بأي ثمن؟

انظر كيف تنتهك السلطات اليمنية حقوق الإنسان باسم الأمن في **صفحة 12**.

سري لنكا: استيعاب دروس صعبة

لا تزال الأصوات المطالبة بمساءلة مقترفي جرائم الحرب في سري لنكا لا تلقى أي استجابة؛ ضم صوتك للأصوات المطالبة بتحقيق دولي مستقل في **صفحة 13**.

طلاب الصف الثاني في سلوفاكيا

إن عزل أطفال طائفة روما في المدارس السلوفاكية هو مسلك مهين ومجحف يهدر حقوقهم؛ اطلع على المزيد في **صفحة 14**، ثم وقع على البطاقة البريدية، وأرسلها إلى المسؤولين (انظر الملحق).

سؤال وجواب

المحامي جوزيف دونيا رويز يتحدث إلى النشرة الإخبارية حول تجاربه بصفته مدافعاً عن حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ **صفحة 18**.

مناشدات عالمية بادر إلى القراءة والتوزيع والتحرك الآن

انظر الملحق الداخلي

أخبار أخرى؟

شارك في الاحتفال باليوم العالمي للمونتاج في ٤ أكتوبر (انظر "الأمل" انظر صفحتي الوسط). اطّلع على سرطان الثدي، المتزايد انتشاره من جراء نقص مرافق الصرف الصحي في الأحياء الفقيرة في نيروبي (**صفحة 7**). اقرأ عن تحقيق المملكة المتحدة حول انتهاكات حقوق الإنسان للمعتقلين في الخارج، ثم وقع على بطاقة بريد تطالب بوضع حد للاعتقال غير المشروع في العراق، وأرسلها للمسؤولين (صفحة 8). اطلع على القيود المفروضة على حرية التعبير في رواندا، وشارك في التحرك لمناهضة عمليات الطرد القسري من المنازل في نيجيريا (**صفحة 9**). وأخيراً، شارك في الاحتفال بانتصار تاريخي لحقوق السكان الأصليين في شرقي الهند (**صفحة 20**).

© UNDP

معركة يومية من أجل البقاء في هايتي

يخيم السكون على المخيمات المؤقتة. بينما ينتظر النازحون الهايتيون رؤية ولو علامة ما على بدء إعادة الإعمار والخلاص. فبعد ما يربو على ثمانية أشهر على الزلزال، ما زالت حياة 1.3 مليون من البشر متوقفة. وكل فجر جديد يجلب معه كفاحاً جديداً من أجل البقاء في مدن الخيام التي لا تكاد توفر شيئاً من الحماية. وقد وصف بعض هؤلاء لمنظمة العفو الدولية كيف يصارعون، رغم كل النوائب، لمواجهة سلسلة متعددة الأوجه من التعطيلات، وللإبقاء على الأمل.

زلزال

يناير/كانون الثاني 2010، الذي راح ضحيته ما يربو على 200,000 شخص، دمَّر عاصمة هايتي، بور أوبرنس، وتسبب بأضرار فادحة في العديد من المدن القريبة. وبعد ما يزيد على ثمانية أشهر، ما برح 1.3 مليون هايتي يعيشون في مخيمات مؤقتة، بينما غادر ما يربو على 600,000 غيرهم المناطق المنكوبة ويعيشون مع عائلات قامت باستضافتهم. ولا تزال المنازل السابقة، التي تحولت إلى ركام بسبب الزلزال، على حالها.

أما الهزات الارتدادية فألحقت أضراراً كارثية بالمساكن المهلهلة وغير المناسبة لسكن البشر التي تزاحمت لفترات طويلة في الأحياء المحرومة من هايتي. وبحسب وصف الأمم المتحدة، فإن زلزال هايتي يمثل التحدي الإنساني الرئيسي الذي واجهته في تاريخها الحديث. حيث يواجه الرد على أزمة إنسانية بهذه الضخامة بصورة بادية للعيان صعوبات هائلة يصعب قهرها. فمن الضروري تعبئة الموارد على نطاق هائل. ومع ذلك، فإن عملية إزالة الأنقاض قد تمت إلى حد كبير بأيدي البشر نظراً لندرة المعدات الثقيلة اللازمة لرفع الأنقاض. وما برحت الخطوات التي ينبغي اتخاذها لإعادة الإعمار وتمكين الناس من إعادة بناء بيوتهم ومصادر رزقهم تسير ببطء مؤلم.

فحتى الآن، لم يتم إعادة إسكان سوى جزء لا يكاد يذكر ممن شردهم الزلزال (ما بين 10,000 و12,000 شخص) في مستوطنات تلبي الحد الأدنى من شروط المعايير الإنسانية الدولية، وتكفل لساكنيها في الوقت الراهن فرصة الانتفاع بالخدمات الأساسية. وحتى الآن، ليس ثمة شواهد تذكر على الأرض على أن الحاجة الماسة إلى إعادة إسكان مئات الآلاف من الناس في مستوطنات آمنة قادرة على تلبية حاجاتهم الأولية، حيث يمكن أن يعيدوا بناء حياتهم وكرامتهم، يمكن أن تُلبى خلال الأشهر المقبلة.

سكان مخيمات النزوح هذه أبلغوا منظمة العفو الدولية بما يشعرون به من إحباط بسبب بقاء الأمور على حالها دون تغير يذكر. بينما عبّر عديدون بمرارة عن خيبة أملهم في الحكومة الهايتية والمسؤولين الهايتيين الذين يرون أنهم قد ظلوا غائبين إلى حد كبير عن مسرح الأحداث. وحيث تعمّق أخبار المبالغ الضخمة من المساعدات التي تعهد بها المجتمع الدولي لإعادة إعمار هايتي، وحقيقة أنه ليس ثمة ما يشير إلى وصول هذه الأموال إلى من يحتاجونها إلى حد اليأس، الشعور بالظلم وتبدُّد الآمال. بينما قال كثيرون إنهم يشعرون أن العالم قد تخلى عنهم.

يسيطر منظر الخيام المبرقعة بقطع المشمع الأزرق والملاجئ العفوية التي أقيمت من ألواح الكرتون والبطانيات على مشهد العاصمة، بدءاً من عتبات المطار الدولي والقصر الجمهوري، وانتهاء بقلب أكثر أحياء الفقراء حرماناً. فمنذ البدء، كانت الأوضاع في المخيمات تبعث على الأسى. ومع ذلك، تدهورت أكثر رغم جهود المنظمات الإنسانية. وظلت هذه المخيمات، الخاضعة لأنواء الحر الشديد وأخطار الفيضانات، غير قادرة على توفير المأوى الكافي لساكنيها. بينما زاد انعدام الأمن في هذه المخيمات تهديداً إضافياً إلى كل ذلك – التهديد بالعنف الجنسي.

© Amnesty International

إلى اليمين: خسر الأشخاص النازحون مصادر عيشهم إضافة إلى منازلهم في الزلزال. وشارك بعضهم في خطط تقوم على تلقي «أجر مقابل العمل» يشرف عليها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية بما يتيح للأشخاص كسب بعض النقود لفترة محدودة من الزمن عن طريق المساعدة في إزالة الأنقاض.

CC Attribution – Share Alike 2.0.

أعلى الصفحة: مخيم في ليسيه بينشينات، جاسميل. حيث تؤوي كل خيمة ما يصل إلى ست أسر.

العنف الجنسي

تتكشف مع الوقت في ظل الحالة الإنسانية الطارئة وسط جموع الهايتيين المهجرين داخلياً أزمة أخرى لحقوق الإنسان. فأحد بواعث القلق الرئيسية التي أثارها المهجرون في بور أوبرنس وجاسميل مع منظمة العفو الدولية هو انعدام الأمن، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات. إذ أبلغت قيادات منظمتين تعملان من أجل حقوق المرأة – وهما «لجنة الضحايا النساء من أجل الضحايا» (KOFAVIV) و«الضحايا النساء ينهضن» (FAVILEK) – منظمة العفو الدولية أن حالات الاغتصاب في المخيمات قد غدا حدثاً شبه يومي.

صحيح أن انتشار العنف الجنسي على نطاق واسع ضد النساء والفتيات ليس أمراً جديداً في هايتي؛ فقد شهدت الفترة التي سبقت الزلزال تسجيل مستويات مرتفعة من الاغتصاب. بيد أن ظروف المعيشة في مدن الخيام قد ضاعفت من المخاطر للنساء والفتيات وجعلت من الأكثر صعوبة الإفلات من العنف الجنسي. وقد وقعت معظم حالات الاغتصاب التي أبلغت بها منظمة العفو الدولية داخل الخيام المؤقتة. حيث ينسل المعتدون ببساطة عبر ألواح المشمع الواهنة بعد تمزيقها بالسكاكين أو الشفرات أو البلطات ويغتصبون النساء اللاتي لجأن إلى هذه الخيام. ومن ثم يسرقون ما تطاله أيديهم من حاجيات قليلة. فما من مكان آخر أمام الناجيات يذهبن إليه. وليس أمامهن من خيار سوى البقاء في خيمهن، ليلة بعد ليلة، في حالة ترقب لأن يتسلل الجناة ويعتدوا عليهن من جديد. وأبلغت عدة نساء منظمة العفو الدولية بأنهن قد اغتصبن أكثر من مرة: «وعندما يأتي الليل، يهبط معه الخوف».

تفتقر السلطات الهايتية و«بعثة إعادة الاستقرار التابعة للأمم المتحدة في هايتي» (MINUSTAH) إلى ما يكفي من العاملين والموارد لتلبية الاحتياجات الأمنية فيما يربو على 1,300 مخيم. انتقل المشردون إليها بحثاً عن مأوى. وحتى في المخيمات القليلة الموجودة في العاصمة التي تضمن الشرطة الوطنية الهايتية فيها حداً أدنى من الحضور الدائم، يستمر الإبلاغ عن وقوع حالات اغتصاب. ما أدى إلى أن يقوم المهجّرون أنفسهم بإنشاء لجان أمنية وبتنسيق عملها في العديد من المخيمات، وأحياناً بناء على طلبات من النساء المهجرات. حيث تقوم هذه اللجان بأعمال الدورية بصورة منتظمة أثناء الليل. وفي الأيام الأولى التي تلت الزلزال، اكتسبت مثل هذه المبادرات الكثير من الزخم والدعم. بيد أن العديد من التجمعات لم تحافظ على تماسكها مع مرور الوقت بسبب ارتفاع معدلات الاعتلال الصحي للمهجرين الناجمة عن الظروف المعيشية السيئة في المخيمات. وأبلغ رجال يشاركون في اللجان الأمنية منظمة العفو الدولية أن الدوريات الليلية، مضافاً إليها الحر الذي لا يطاق في الخيام أثناء النهار، وندرة الطعام، تجعلهم يتعرضون لضغوط جسدية لا تُحتمل. وأنشأت النساء لجاناً أمنية أيضاً. فعلى سبيل المثال، قامت عضوات في «لجنة الضحايا النساء من أجل الضحايا» بتسليح أنفسهن بالصفارات حتى يستطعن إنذار الآخرين بأن ثمة حالة طارئة تستدعي الرد.

إن مكافحة العنف الجنسي تثير تحديات عديدة في جميع السياقات. فحيث يتم اقتلاع المجتمعات بسبب الكوارث الطبيعية أو تلك التي من صنع يد الإنسان، تتزايد المخاطر التي تواجه النساء والفتيات. ويتعين على من يتولون مسؤولية ضمان سلامتهن أن يأخذوا في الحسبان ضرورة تبني تدابير تتناسب مع المخاطر. وفي هايتي، ظلت الاستجابة للأوضاع على الدوام غير كافية. وأبلغت نساء وفتيات تعرضن للاغتصاب منظمة العفو الدولية أنهن كن يبلّغن عندما كن ينهبن إلى الشرطة للشكوى من التعرض للاغتصاب بأن عليهن العثور على المعتدين وجلبهم إلى الشرطة. ومهما التحديات التي يواجهها رجال الشرطة، فإن هذه لا يمكن أن تشكل مبرراً لهذا الفشل الذريع في تقديم الدعم للضحايا وفي تيسير التماسهن للعدالة. لقد ظلت منظمة العفو، حتى قبل الزلزال، تشدد على الحاجة الماسة إلى إخضاع رجال الشرطة لتدريب مكثف يجعلهم قادرين على الرد بصورة كافية على ما تبلغ عنه النساء والفتيات من تعرض للاعتداء الجنسي. وبعد زلزال هايتي، غدت الحاجة إلى مثل هذه التدريب أعظم بكثير.

حقوق الإنسان وإعادة الإعمار

لم تتح للأشخاص المهجرين داخلياً حتى الآن فرصة المشاركة على نحو ذي مغزى في القرارات المتعلقة بكيفية إعادة إعمار ما دمره الزلزال. وما انفكت المنظمات الوطنية والدولية

أطفال في مخيم في ليسيه بينشينات، جاسميل، يونيو/ حزيران 2010. حيث قدّمت وكالات الإغاثة المعونات الغذائية الطارئة للأشخاص النازحين داخلياً في الأشهر التي تلت الزلزال. بيد أن الناس تواجه حالة من انعدام الأمن الغذائي بسبب عدم وجود أي سبيل لكسب النقود وإعادة بناء مصادر العيش.

التي تعمل في هايتي تناقش الخطط وتنسّق أعمال الإغاثة الإنسانية وإعادة البناء. ولكن هذه المبادرات تتواصل إلى حد كبير على نحو منعزل عن من دفعهم الزلزال إلى هاوية الإملاق. فلم تصل الأشد تضرراً من هؤلاء معلومات تذكر حول الخطط الحكومية أو الأنشطة التي تجري حالياً، إن وصلهم أي شيء أصلاً. ولذا، فإن ملايين الهايتيين ينتظرون الفرج لبدء حياتهم من جديد وسط البؤس والقذارة التي تحيط بهم من كل جانب، ووسط الحرمان من أي فرصة للمشاركة في القرارات المتعلقة بمستقبلهم.

إن عملية إعادة الإعمار في هايتي ينبغي أن تكون فرصة للتخلص من براثن الفقر الذي ساد وماد في البلاد قبل الزلزال. وعلى حكومة هايتي والمجتمع الدولي، اللذين يديران بصورة مشتركة «اللجنة الهايتية المؤقتة لإعادة البناء» (لجنة إعادة البناء) المكلفة بوضع وتحسين خطط إعادة الإعمار لهايتي، ضمان الاحترام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للهايتيين وحمايتها وإعمالها. وبصفتهما رئيسين متشاركين للجنة إعادة البناء، فإن رئيس وزراء هايتي، جان- ماكس بيلاريف، ومبعوث الأمم المتحدة الخاص بهايتي، رئيس الولايات المتحدة السابق بيل كلينتون، مسؤولان عن ضمان أن لا تعيد عملية إعادة الإعمار إنتاج أشكال عدم المساواة الاجتماعية التي طالما حرمت ما يربو على نصف مليون طفل من فرص التعليم. وأسهمت في أن تكون معدلات وفيات الأمهات والأطفال في هايتي الأعلى في نصف الكرة الغربي. وعليهما لمواجهة هذا التحدي، إشراك المهجَّرين داخلياً إشراكاً تاماً في كافة الجهود، وأن يعطياهم الفرصة كي يلعبوا دوراً نشطاً في تحديد ملامح مستقبلهم.

بادروا إلى التحرك الآن

أكتبوا إلى الرئيس رينيه بريفال لدعوته إلى تكثيف الجهود من أجل معالجة مشكلة الاكتظاظ الشديد وغياب الأمن في المخيمات. وينبغي أن يشمل ذلك مناقشة المهجَّرين داخلياً في كيفية تغيير بنية المخيمات الحالية لتحسين الأوضاع الأمنية، واتخاذ الخطوات للحصول على أراض في مواقع مناسبة لتخفيف وطأة الاكتظاظ وتقليص مخاطر الفيضانات.

واكتبوا إلى الرئيسين المتشاركين ولأعضاء مجلس إدارة لجنة إعادة البناء لدعوتهم إلى ضمان أن يتضمن كل مشروع يقرون تمويله خطوات ترمي إلى تحسين حالة حقوق النساء والفتيات على نحو فعال. كما يتعين أن تضمن هذه حقوق جميع الأشخاص المهجرين داخلياً، بما في ذلك حقهم في مشاركة ذات مغزى في المشاريع التي تؤثر على حياتهم، وفي أن تنال هذه المشاريع موافقتهم.

Commission Intérimaire pour la Reconstruction d'Haïti
Ancienne Ambassade des États-Unis
Boul. Harry Truman
Bicentenaire, Port-au-Prince
Haïti
Salutation: Dear board members of the Interim Haiti Recovery Commission

President of the Republic
René García Préval
Palais National
Champ de Mars
Port-au-Prince, Haïti
Salutation: Mr President

© Amnesty International

يرجى زيارة WWW.AMNESTY.ORG/LIVEWIRE للاطلاع على مدونة منظمة العفو الدولية

بوروندي: مسألة عدالة؟

بقلم توم غيبسون، منسق الحملات بشأن بوروندي بمنظمة العفو الدولية

«لقد حضرنا اليوم في بوجومبورا أول جلسة للنظر في قضية مقتل إرنست مانيرومفا، المدافع عن حقوق الإنسان الذي قتل في 9 إبريل/نيسان 2009. وكان مانيرومفا نائب رئيس منظمة «مرصد مناهضة الفساد والانحراف الاقتصادي»، وهي إحدى منظمات المجتمع المدني البوروندي المعنية بالفساد.

«وصلنا إلى قاعة المحكمة بعيد التاسعة؛ بدأت الإجراءات في حوالي العاشرة والنصف. وقد أثارت المحاكمة اهتماماً كبيراً؛ كانت قاعة المحكمة مكتظة بالناس بمختلف أعمارهم ومهنهم، من المدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين، وأهالي الأشخاص المعنيين، والأمهات وبصحبتهن أطفالهن... بدت الأجواء أشد سخونة داخل قاعة المحكمة من خارجها.

«لقد كان حضور منظمة العفو الدولية أمراً في غاية الأهمية؛ فهذه القضية تكتسي أهمية بالغة للمجتمع المدني في بوروندي؛ فحينما يرى الناس تحقق العدالة – وتحققها كما ينبغي – يكون ذلك مؤذناً بوضع حد للإفلات من العقاب والحصانة التي ينعم بها المعتدون على المجتمع المدني».

للاطلاع على المزيد (بالإنجليزية فقط) انظر:
http://sn.im/10t9ve

عمر خضر: بدأت المحاكمة، ولكن متى سوف تُستأنف؟

بقلم أليكس نيف، الأمين العام للفرع الكندي للعفو الدولية، الذي سوف يراقب المحاكمة العسكرية لعمر خضر

«في قضية تسير بوتيرة شديدة البطء، ومنذ فترة طويلة – فقد مضى حتى الآن قرابة خمسة أعوام منذ أن وُجِّهت التهم لأول مرة إلى عمر خضر في عهد إدارة بوش الابن – جاء اليوم الأول من محاكمته أمام لجنة عسكرية مفعماً بالأحداث، بعضها كان متوقعاً والبعض الآخر لم يكن بالحسبان. فقد بدأت الجلسة بمرافعات افتتاحية من جانب الادعاء والدفاع؛ وانتهت بمشاهد درامية عندما انهار المحامي العسكري الموكل بالدفاع عن عمر خضر، وهو المقدم جون جاكسون، في قاعة المحكمة عصر ذلك اليوم، بينما كان يستجوب أحد الشهود؛ ونقله الإسعاف إلى المستشفى، ولم يتبين حتى وقت كتابة هذا المقال متى سوف تُستأنف المحاكمة.

«وفي وقت سابق، استمعت اللجنة إلى إفادة اثنين من شهود الإثبات، وشاهدت شريطاً مصوراً عُثر عليه في المبنى الذي كان مسرحاً للاشتباكات التي تدور حولها القضية المرفوعة على عمر خضر. وهناك، زُعم أن عمر خضر، الذي كان آنذاك في الخامسة عشرة من عمره، ألقى قنبلة يدوية أدت إلى إصابة الجندي الأمريكي الرقيب كريستوفر بجروح أودت بحياته».

للاطلاع على المزيد (باللغة الإنجليزية)، انظر:
http://sn.im/10t9wl

منظمة العفو الدولية في جولة مع فريق «يو تو»

بقلم لوسي ماكنمارا، منسقة حملة المطالبة بالكرامة في منظمة العفو الدولية

© Amnesty International

المتطوعون في الفرع الإيطالي للعفو الدولية يستعدون لتحرك في مدينة تورين الإيطالية

«أونو، دوس، تريس، كاتورس! (واحد اثنين ثلاثة أربعة!) مرحباً بكم في عالم يو تو! لقد شهدت العفو الدولية الليلة البارحة انطلاق المرحلة الأوروبية من جولة فريق الروك الشهير يو تو حول العالم من مدينة تورين الإيطالية، وهي الرحلة المسماة «يو تو 360». والواقع، وهو الأمر المدهش، أننا سوف نبقى هنا طيلة هذا الشوط بأكمله من الجولة؛ فتلك هي المرة الأولى في تاريخ منظمة العفو الدولية التي تقوم فيها بجولة من هذا النوع «برفقة» طاقم الإخراج الفني للرحلة.

«أنا لوسي ماكنمارا، وأنا أشارك في الأشهر الثلاثة الأولى من الجولة من تورين إلى موسكو، ثم تواصل زميلتي دانيل سوليك الشوط التالي من الجولة حتى تصل إلى روما.

«لقد ظل فريق يو تو يناصر منظمة العفو الدولية طيلة أكثر من 27 عاماً، وكان حماسها وتفانيها في الدفاع عن حقوق الإنسان مثار إلهام للآلاف من الأشخاص وحافزاً لهم على الانخراط في نشاط منظمة العفو الدولية. ولست أنا سوى واحدة من هؤلاء؛ وعندما كنت واحدة من أشد المعجبات بفريق يو تو، وأنا بعد في سن مبكرة لا تتجاوز الثالثة عشرة، كان الاستماع إلى أغاني مثل «أمهات المختفين» في ألبوم شجرة جوشوا (ثم أول حفل غنائي أحضره في حياتي في إستاد ويمبلي تتبعني أمي وشقيقتاي) هو الذي دفعني للانضمام للعفو الدولية، وأشعل فيّ جذوة حماس من أجل العدالة لم تخبُ منذ ذلك الحين قط».

للاطلاع على المزيد (بالإنجليزية فقط)، انظر:
http://sn.im/10t9vv

كينيا: تعزيزاً لأمنهن وصوناً لكرامتهن

تتعرض الكثير من النساء لخطر الاغتصاب وغيره من أشكال العنف في الأحياء الفقيرة عندما يحاولن حتى الذهاب إلى المرحاض خارج المنزل لخلو منازلهم من المراحيض؛ والحكومة الكينية ملزمة بتوفير الحماية لهن.

تشيع أعمال العنف ضد النساء في الأحياء الفقيرة من العاصمة الكينية نيروبي؛ إذ يواجهن خطر العنف في المنزل والشارع ومقر العمل، على أيدي ملاك البيوت والعقارات وأفراد الأمن. وتكاد الأحياء الفقيرة تخلو من أفراد الشرطة، وبالتالي فإذا وقعت النساء ضحايا لأعمال العنف، فمن المستبعد أن يجدن أي عدل أو إنصاف.

ومما يزيد من المخاطر التي تتعرض لها المرأة، واحتمال وقوعها ضحية لأعمال العنف، افتقار المنازل للمراحيض ودورات المياه؛ ومن ثم لا تجد الكثير من النساء مناصاً من الذهاب إلى مرحاض خارجي سيراً على الأقدام، وهي رحلة قد تستغرق عشر دقائق؛ أما بالليل، فلا تقدم النساء على هذه المغامرة بسبب ما يتربص بهن من مخاطر التعذيب وغيره من أعمال العنف، ولا يجدن بداً من البحث عن وسائل بديلة لقضاء حاجتهن.

وقد وثقت منظمة العفو الدولية أوضاع النساء في الأحياء الفقيرة بنيروبي في أحدث تقرير لها حول كينيا، تحت عنوان: «لا أمن ولا كرامة – محنة النساء في الأحياء الفقيرة بنيروبي» (AFR 32/002/2010)؛ وأعلنت المنظمة عن صدور هذا التقرير في نيروبي في السابع من يوليو/تموز الماضي في مؤتمر صحفي عقدته المنظمة بالاشتراك مع بعض المجموعات النسائية المتضررة.

وفي هذا التقرير، تسلط المنظمة الضوء على أن القانون الكيني يلزم ملاك البيوت والعقارات بإيجاد مراحيض ودورات للمياه في العقارات السكنية عند بنائها. ومن المفترض أن تتحقق السلطات المحلية، بما في ذلك مجلس البلدية ومسؤولو الصحة العامة، من امتثال ملاك العقارات لهذه الالتزامات.

ورغم تنفيذ القوانين والمعايير القائمة بشأن مرافق الصرف الصحي في غير الأحياء الفقيرة بالعاصمة نيروبي – مما اقتضى في بعض الأحيان تحريك دعاوى قضائية ضد الملاك لعدم التزامهم بإتاحة المرافق الكافية – فإن هذا لا يحدث في الأحياء الفقيرة والعشوائيات.

وكثيراً ما يقوم الملاك ومقاولو القطاع الخاص ببناء منشآت سكنية خالية من المراحيض أو دورات المياه؛ إذ يحجم الملاك عن الاستثمار في تلك المرافق لأن الكثير من المباني تفتقر إلى حق الحيازة على أرض العقار، ومن الجائز هدمها في أي وقت؛ ولا تحرك الحكومة أي ساكن لمحاسبة هؤلاء.

وقبيل إصدار التقرير، التقى مندوبون من العفو الدولية بممثلين عن الحكومة الكينية لإقناعهم بالسعي لتحسين الأوضاع الأمنية للنساء في الأحياء الفقيرة والعشوائيات.

وإيماناً منها بأن الفقراء أنفسهم يمثلون عاملاً رئيسياً في مكافحة الفقر، فإن منظمة العفو الدولية تتعاون مع مجموعات من النساء من سكان الأحياء الفقيرة في تحديد المحور الرئيسي للأبحاث، والاتجاه الذي ينبغي أن تسير فيه الحملة.

وفي أعقاب صدور التقرير، عادت العفو الدولية إلى الأحياء التي أجرت فيها أبحاثها، وقدمت نسخاً من التقرير، بما في ذلك ملخص له باللغة السواحيلية، للمجموعات النسائية التي ساهمت في إعداده. وعقدت ورش عمل تستغرق كل منها يوماً واحداً في أربعة من الأحياء الفقيرة – كيبرا، وموكورو كوا نجينغا، ومثاري، وكورغوتشو – التي تركزت عليها الأبحاث. وهناك، استشارت المنظمة النساء حول ملامح الحملة وأنشطتها التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، وهي تعزيز أمن النساء في الأحياء الفقيرة بنيروبي وصون كرامتهن.

© Amnesty International

امرأة تتخطى مجرى المياه الملوثة في قرية سويتو بحي كيبرا، في العاصمة الكينية نيروبي (مارس/آذار 2009).

تحرك الآن!

شارك في تسليط الضوء على الأخطار المحدقة بالنساء في الأحياء الفقيرة بنيروبي وعشوائياتها بسبب صعوبة الوصول إلى دورات المياه، بالوقوف في طابور رمزي لاستخدام المرحاض في اليوم العالمي للمراحيض، في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2010. بمقدورك أن تفعل ذلك خارج مقر السفارة الكينية في بلدك.

حث وزير الحكم المحلي الكيني ووزير الصحة العامة والصرف الصحي على ضمان توفير الحماية لجميع سكان العشوائيات بالمساواة أمام القانون، وتنفيذ قانون الصحة العامة وسائر القوانين المحلية – بما في ذلك قانون البناء التابع للسلطة المحلية – التي تلزم ملاك العقارات ببناء المراحيض ودورات المياه بالقرب من كل منزل. حث الوزيرين أيضاً على تقديم المساعدة لملاك المباني غير القادرين على تحمل نفقات بناء المراحيض ودورات المياه.

Wycliffe Musalia Mudavadi, MP
Office of Deputy Prime Minister and
Minister for Local Government
Jogoo House A, Taifa Road
PO Box 30004
Nairobi, Kenya
Fax: +254 20 224 8377
Email: molg@nbnet.co.ke
Beth Wambui Mugo, MP

Minister of Public Health and Sanitation
Afya House, Cathedral Road
PO Box 30016
Nairobi, Kenya
Fax: +254 20 224 8552/271 3234

التحقيق البريطاني حول ادعاءات التعذيب: فرصة للمساءلة الحقيقية؟

تواجه الأجهزة الحكومية والاستخبارية في بريطانيا ادعاءات متزايدة حول تورطها في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد أشخاص معتقلين في الخارج منذ الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001. وتشمل هذه الادعاءات التورط أو التواطؤ في التعذيب أو سوء المعاملة، والاعتقالات التعسفية، وحالات الاختفاء القسري، وعمليات ترحيل الأفراد المعتقلين في الخارج في إطار عمليات مكافحة الإرهاب.

وفي 6 يوليو/تموز 2010، أكد رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون أنه سوف يشكل لجنة للتحقيق فيما تردد من ادعاءات عن ضلوع مسؤولين بريطانيين وأفراد من أجهزة المخابرات البريطانية في التعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان. والمتوقع أن يتركز هذا التحقيق، الذي لا يجري بحكم قانون محدد، على قضايا مواطنين بريطانيين أو أشخاص من المقيمين في بريطانيا بوجه خاص، ممن احتجزوا في معتقل خليج غوانتانامو.

وقد عينت الحكومة السير بيتر غيبسون، الذي يشغل حالياً منصب مفوض جهاز المخابرات، لقيادة لجنة التحقيق المؤلفة من ثلاثة أفراد.

والإعلان عن هذا التحقيق يعد بمثابة خطوة أولى مهمة نحو تحقيق المساءلة الحقيقية عما وقع في الماضي من انتهاكات حقوق الإنسان؛ ولكي يكون التحقيق فعالاً، فلا بد أن يتسم بالشمولية والاستقلال والحياد.

ولم يتبين نطاق وصلاحيات هذا التحقيق بعد، وتخشى منظمة العفو الدولية ألا يكون التحقيق مستقلاً عن الحكومة بالقدر الكافي؛ وفضلاً عن ذلك، فهناك أيضاً ستار خانق من «السرية» التي تفرضها الدولة؛ إذ لا يزال من غير الواضح كم من هذه التحقيقات سوف يجري في سرية لأسباب تتعلق بالأمن الوطني، وإلى أي مدى سوف تحجب نتائجه عن الجمهور، وعن ضحايا الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان.

ولئن كانت منظمة العفو الدولية تؤيد ضرورة إجراء تحقيق على وجه السرعة، فلا ينبغي أن تكون هذه السرعة مدعاة للانتقاص من شمولية التحقيق ودقته؛ فأي تحقيق من هذا النوع يجب أن يستقصي بصورة وافية جميع السياسات والممارسات المتبعة في تلك الانتهاكات الخطيرة (بما في ذلك دور أجهزة المخابرات، والقوات المسلحة، والموظفين الحكوميين، والمحامين الحكوميين، والوزراء).

ومن حق الأفراد المعنيين استجلاء كافة الحقائق بشأن ما كابدوه من انتهاكات حقوق الإنسان، كما أن تحقيق العدالة والإنصاف هو حق من حقوقهم الأساسية. ولا ينبغي أن يكون بمقدور أي دولة أن تطأ حقوق الإنسان بأقدامها وتظل بنجوة من المحاسبة والعقاب.

للاطلاع على المزيد بشأن التحقيق المزمع إجراؤه في بريطانيا بشأن التعذيب، انظر موقع منظمة العفو الدولية:
www.amnesty.org/en/region/uk

اعتقال 30 ألف شخص بصورة غير قانونية في العراق

تقترف الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة العراقية وللقوات الأمريكية منذ عام 2003 انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مستهدفة الآلاف من المدنيين، في تفجيرات انتحارية في الأغلب والأعم؛ وسعياً للقضاء على هذه الجماعات المسلحة، بما فيها القاعدة، ارتكبت قوات الحكومة العراقية والقوات الأمريكية هي الأخرى انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقال التعسفي للآلاف من الأشخاص بدون تهمة ولا محاكمة لفترات مطولة. وتعرض الكثير من المعتقلين للتعذيب أو غيره من صنوف سوء المعاملة، وأودعوا رهن الحبس الانفرادي.

ولا يلوح في الأفق أي مؤشر على تغير الأوضاع في العراق؛ وفي 15 يوليو/تموز 2010، استكمل نقل السجناء المحتجزين لدى القوات الأمريكية إلى سجون السلطات العراقية، ومما يبعث على قلق منظمة العفو الدولية أن هذا الإجراء تم بدون أي تعهدات بتقديم السجناء لمحاكمة عاجلة على وجه السرعة، ودون أي ضمانات لحمايتهم من التعذيب أو غيره من أشكال سوء المعاملة.

ومن بين هؤلاء المعتقلين وليد يونس أحمد الذي ظل معتقلاً بدون تهمة ولا محاكمة طيلة أكثر من 10 سنوات. وقال لمنظمة العفو الدولية «لم أرَ أطفالي [طوال هذه المدة]؛ لم أرد أن يروني في هذا الوضع البشع». ويعد وليد يونس أحمد واحداً من بين ما يقدر بنحو 30 ألف معتقل احتجزوا بدون موجب قانوني في السجون العراقية، بما في ذلك سجون إقليم كردستان العراق.

وكان قد اعتقل في السادس من فبراير/شباط 2000 في مدينة أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق ذي الحكم الذاتي على يد أفراد الأسايش، أي شرطة الأمن الكردستانية؛ وطيلة ثلاث سنوات منذ اعتقاله، ظل أهله يجهلون مكان احتجازه، بل لا يعرفون حتى إن كان حياً يرزق أم ميتاً فيُنعى.

وخلال فترة الاختفاء القسري هذا، تجرع وليد يونس أحمد صنوف التعذيب؛ ولما أضرب عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله وتعذيبه، أودع قيد الحبس الانفرادي؛ وظلت السلطات تنقله من سجن لآخر بدون إبداء أي سبب لذلك؛ وهو محتجز الآن في مقر الأسايش بأربيل.

هذا، وقد زار مندوبون من العفو الدولية وليد يونس أحمد في السجن في يونيو/حزيران 2010؛ وأعرب عن عظيم تقديره للجهد الذي بذله أعضاء العفو الدولية من أجله. وأضاف أن هذا رفع روحه المعنوية، وأنعش أمله في أن تعود إليه حريته يوماً ما.

© Amnesty International

وليد يونس أحمد

تحرك الآن!

الرجاء توقيع البطاقة البريدية داخل الملحق وإرسالها إلى السلطات، حاثاً إياها على إطلاق سراح وليد يونس وغيره من المعتقلين أو توجيه الاتهام إليهم بارتكاب جرم جنائي محدد، وتقديمهم إلى محاكمة عادلة تتمشى مع المعايير الدولية.

لا بد من وضع حد للطرد القسري للأهالي في نيجيريا

صباح الثامن والعشرين من أغسطس/آب 2009، رافق أفراد الشرطة والجنود المسلحون فرق هدم المباني في حي نجيمانزي العشوائي المطل على البحر في مدينة بورت هاركورت الساحلية، عاصمة ولاية ريفرز. وطرد الآلاف من الأهالي قسراً من منازلهم ومحلاتهم التجارية، ثم هُدّمت أمام أعينهم. ولم يبلغ الأهالي رسمياً بأمر الهدم إلا قبل تنفيذه بسبعة أيام.

وجاءت عمليات الطرد القسري هذه في إطار خطط أعلنت عنها حكومة الولاية عام 2008، وتقضي بهدم الأحياء السكنية العشوائية الواقعة على امتداد الطريق الساحلي في مدينة بورت هاركورت. ونفذت هذه العمليات بدون إجراء مشاورات كافية مسبقة مع الأهالي، أو إبلاغهم مسبقاً، أو تقديم تعويضات لهم، أو إتاحة مأوى بديل لهم. وقد مضى عليها أكثر من سنة، ولا يزال العشرات من الأهالي بلا مأوى، ينامون في السيارات، وفي إحدى الكنائس القريبة من الموقع، بل حتى تحت جسر علوي.

وفي 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، فقد عشرات آخرون منازلهم عندما هدمت السلطات أيضاً شارع نجيمانزي القريب من منطقة نجيمانزي الساحلية؛ وبالتالي فإن بعض الأهالي الذين كانوا يعيشون من قبل في منطقة نجيمانزي طردوا من منازلهم مرة ثانية. وفي وقت كتابة هذا المقال، كان حي رصيف مرفأ أبو النعمة الساحلي، المتاخم لشارع نجيمانزي، هو الآخر معرضاً لخطر الهدم الوشيك.

وتعد المناطق المطلة على البحر من بين أكثر المناطق ازدحاماً في مدينة بورت هاركورت، حيث يوجد بها أكثر من 40 حياً سكنياً عشوائياً؛ وإذا استمرت السلطات في تنفيذ خطة هدم جميع التجمعات السكنية العشوائية هناك، فمعنى ذلك أن ما يقدر بأكثر من 200 ألف شخص سوف يكونون عرضة لخطر الطرد القسري.

وتزعم حكومة الولاية أن هدم الأحياء السكنية الساحلية هو مرحلة ضرورية في تجديد المدينة؛ والهدف من وراء عمليات الهدم في منطقتي رصيف مرفأ أبو النعمة ونجيمانزي هو تمهيد السبيل لإنشاء منطقة تجارية خاصة تسمى «سيلفربيرد شوتايم».

© Amnesty International

جرافة تقوم بإزالة بعض البيوت في شارع نجيمانزي، بورت هاركورت، نيجيريا، أبريل/نيسان 2010.

ومن المعلوم أن الالتزامات الدولية الواقعة على عاتق نيجيريا فيما يتعلق بحقوق الإنسان تستوجب منها الامتناع عن عمليات الطرد القسري ومنعها. ولا يجوز اللجوء لعمليات الطرد إلا باعتبارها الملاذ الأخير، بعد استقصاء كافة البدائل الأخرى الممكنة بالتشاور مع الأهالي المتضررين. ويجب على السلطات أن تضمن عدم تعرض أي شخص للتشرد من جراء ذلك، ولا بد من إتاحة المأوى الكافي البديل، وتقديم تعويضات للمتضررين عن كافة الأضرار الناجمة عن عمليات الطرد، قبل طردهم.

تحرك الآن!

الرجاء التوقيع على البطاقة البريدية في الملحق ثم إرسالها إلى الرئيس النيجيري حاثاً إياه على وضع حد لعمليات الطرد القسري في مدينة بورت هاركورت الآن.

تجريم حرية التعبير في رواندا

لقي أكثر من 800 ألف رواندي حتفهم أثناء الإبادة الجماعية التي شهدتها البلاد عام 1994، وكان معظمهم من أبناء طائفة التوتسي العرقية، وإن كان من بينهم بعض أبناء طائفة الهوتو ممن عارضوا هذا القتل المنظم، والقوى التي كانت تشرف عليه. وكان للتصريحات والكتابات المفعمة بالكراهية والبيانات المغرضة التي تبثها محطة الإذاعة الرواندية «راديو تليفزيون دي ميل كولين» (أي «محطة الإذاعة والتليفزيون الحرة لوطن الألف تل»، وهو وصف يطلق على رواندا) – كان لها دور فعال في التحريض على العنف وجرائم الإبادة الجماعية، وهو الأمر الذي حدا بالحكومة التي آل إليها زمام السلطة فيما بعد حقبة الإبادة الجماعية لسن قوانين تحض على الوحدة، وتفرض قيوداً على أي تصريحات أو كتابات تثير غبار البغض والكراهية.

وقد أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً جديداً بعنوان: السكوت أسلم لك: الأثر المخيف للقوانين الرواندية بشأن «أيديولوجية الإبادة الجماعية» و«الطائفية»؛ وتحلل فيه هذه القوانين وما تفضي إليه صياغتها المبهمة والفضفاضة من تأثيم لحرية التعبير. ويظهر التقرير كيف يتم استغلال القوانين عمداً لانتهاك حقوق الإنسان. وقال ناشط حقوقي رواندي لمنظمة العفو الدولية «إن «أيديولوجية الإبادة الجماعية» تعد بمثابة شكل من أشكال الترهيب؛ فإذا تجرأت على انتقاد أي أمر لا يجري على ما يرام، فهذا يعد من قبيل «أيديولوجية الإبادة الجماعية؛ ولذا فإن المجتمع المدني والناس يؤثرون التزام الصمت».

وتوجيه الاتهامات بـ«أيديولوجية الإبادة الجماعية» و«الطائفية» له أثر خطير ومخيف على المجتمع الرواندي؛ فخلال الفترة السابقة لانتخابات عام 2010، كانت المعارضة السياسية المشروعة تُعدّ وكأنها من قبيل «أيديولوجية الإبادة الجماعية» مما يهدد حق المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين المنتقدين للحكومة في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات أو الانتماء إليها. كما قُمعت الأصوات المطالبة بملاحقة مرتكبي جرائم الماضي المنسوبة للجبهة الوطنية الرواندية؛ وراح البعض يستغلون ما في القانون من ثغرات لتحقيق مكاسب شخصية. وفي عدة حالات، شوهت سمعة بعض المدرسين بغية تحقيق مآرب سياسية محلية، وفي إطار نزاعات على ملكية الأراضي أو نزاعات شخصية. وقد عبر المواطنون الروانديون، بما في ذلك القضاة والمحامون والمدافعون عن حقوق الإنسان، عن حيرتهم بشأن السلوك الذي تؤثمه هذه القوانين. وأعرب محامٍ يدافع عن طالب في السادسة عشرة من عمره متهم بـ«أيديولوجية الإبادة الجماعية»، عن قلقه من أن موكله لم يعاصر حقبة الإبادة الجماعية، ولم يشهد «التجربة التاريخية للإبادة الجماعية»، ومن ثم فلا يمكن أن يكون لديه ما يعرف بـ«أيديولوجية الإبادة الجماعية».

وقد سنحت فرصة لتغيير تلك القوانين؛ فبعد ست سنوات من الإصلاحات الواسعة النطاق التي أجريت على نظام القضاء التقليدي، أعلنت الحكومة الرواندية عن مراجعة لقانون «أيديولوجية الإبادة الجماعية» في إبريل/نيسان 2010؛ غير أن هذه المراجعة لم تجرِ بعد، ولا تزال حرية التعبير أمراً نادراً في رواندا فيما بعد الانتخابات.

للاطلاع على المزيد، انظر:
http://snipr.com/112wcr

دافع عن حقها في المسكن

اليوم العالمي للموئل
4 أكتوبر/تشرين الأول 2010

منظمة العفو الدولية

© George Osodi

مهجَّرة من سكان ماكوكو تنتشل أمتعتها من أنقاض بيتها العشوائي عقب هدمه، نيجيريا، مايو/أيار 2005. لمشاهدة أفلام قصيرة حول الحياة في الأحياء الفقيرة، انظر الموقع التالي: slumstories.org

اليمن: الأمن بأي ثمن؟

باسم الأمن، تهدر السلطات اليمنية المكاسب التي تحققت على صعيد حقوق الإنسان، مما يجلب على الشعب اليمني عواقب وخيمة.

فقد أخذت الحكومة تلجأ بصورة متزايدة إلى أساليب قمعية وغير مشروعة للتصدي لتحديين يقضان مضجعها، أولهما هو تصاعد الدعوات الانفصالية في الجنوب، والآخر هو الصراع المتقطع مع حركة التمرد الحوثي في الشمال.

وراحت حكومات أخرى، ولا سيما الحكومة الأمريكية وحكومات دول أوروبية وأخرى خليجية، تحث السلطات اليمنية على اتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة القاعدة، والحيلولة دون تمزق اليمن أو انهياره وتحوله إلى دولة فاشلة.

صحيح أن المسلحين الإسلاميين قد نفذوا هجمات انتحارية وغير ذلك في اليمن، وأن من واجب الحكومة حماية المواطنين ومعاقبة الجناة؛ ولكن أكبر هاجس أمني يؤرق الكثير من المواطنين اليمنيين هو التضرر من العمليات الكاسحة التي تلجأ إليها الحكومة اليمنية تصدياً لما تواجهه من تحديات في الجنوب والشمال، والتي كثيراً ما تصفها بـ«عمليات مكافحة الإرهاب».

وفي جنوب البلاد، قيل إن أعمال القتل التي ارتكبتها قوات الأمن استهدفت شخصيات بارزة في التحالف الفضفاض بين الأفراد والجماعات المعروف باسم «الحراك الجنوبي»؛ كما سقط المئات من الجرحى والقتلى بنيران قوات الأمن اليمنية أثناء مظاهرات سلمية. واعتقلت السلطات الكثيرين ممن اشتبهت في صلتهم بالحوثيين أو الحراك الجنوبي بصورة تعسفية، وزجت بهم في السجون إثر محاكمات جائرة.

تدمير صعدة

خلال الصراع مع الحوثيين في منطقة صعدة الشمالية، سقطت المئات، إن لم نقل الآلاف، من القتلى في صفوف المدنيين، بسبب الهجمات العشوائية في كثير من الحالات، كما اضطر أكثر من ربع مليون من الأهالي للفرار من ديارهم.

وفي أغسطس/آب 2009، اشتعلت جذوة الصراع من جديد عندما دفعت الحكومة بمقاتلاتها ودباباتها في إطار هجوم عسكري أطلقت عليه اسم «الأرض المحروقة»؛ وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2009، امتد القتال إلى السعودية المجاورة، فقامت قواتها بقصف صعدة بضراوة شديدة على مدى نحو شهرين.

وأغلقت السبل المؤدية إلى صعدة آنذاك، ولكن الصور التي التقطت فيما بعد أظهرت حجم الدمار الذي حاق بالمنطقة، شاملاً المنازل والعمارات السكنية، والأسواق، والمساجد، ومحطات الوقود، والمحلات والمباني التجارية، والمدارس، والمراكز الصحية – ولم ينجُ من هذا الدمار أي نوع من المباني فيما يبدو.

وأشار العديد من الروايات التي وصفت الهجمات إلى استخدام القنابل العنقودية، واستهداف المناطق السكنية، وإذا كان هذا الاستهداف متعمداً، فإنه يشكل جرائم حرب. كما ترددت ادعاءات عن ارتكاب الحوثيين لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك استخدام جنود من الأطفال، وبث الألغام الأرضية؛ ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من التحقق من ذلك.

وقد اختفى الكثير من الأشخاص الذين اختطفوا أو اعتقلوا في إطار الصراع الدائر في صعدة؛ بعضهم اختفى لعدة شهور، وتفيد الأنباء أن ثمة آخرين لا يزالون في عداد المفقودين. وزُعم أن الكثيرين قاسوا صنوف التعذيب أثناء التحقيق معهم بينما كانوا رهن الاعتقال لفترات طويلة بدون السماح لهم بالاتصال بالعالم الخارجي أو الاستعانة بمحامين. ولا يزال الكثيرون وراء القضبان رغم أن السلطات لم توجه إليهم أي اتهام قط.

ومن بين هؤلاء عبد الجبار أحمد الجرموزي البالغ من العمر 17 عاماً؛ فبينما كان في صفه الدراسي بمدرسة الكويت الثانوية في صنعاء، ألقى ثلاثة أحمد محمد الجرموزي «لقد ظللنا نعيش في حالة توتر منذ ثلاثة أعوام؛ ومما يؤلمنا أنه حرم من تعليمه».

كما استهدفت السلطات منتقدي سياسيات الحكومة أو انتهاكاتها لحقوق الإنسان في طول البلاد وعرضها، ومن بينهم الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون. واستخدمت التشريعات والمحاكم الاستثنائية التي أنشئت لمكافحة الإرهاب لسجن من يتجاسرون حتى على مناقشة ما يجري في صعدة أو في الجنوب.

ومما سهّل للحكومة اليمنية اللجوء لأساليب غير مشروعة ما حظيت به عملياتها الأمنية من تأييد دولي لا يكاد يشوبه أي انتقاد؛ وقد آن الأوان لأن يمارس المجتمع الدولي نوعاً مختلفاً من الضغط على السلطات اليمنية وغيرها من الحكومات التي لها ضلع فيما يجري في اليمن، وهو ضغط يستند إلى الوعي بأن انتهاك حقوق الإنسان قد يعصف بالأمن بدلاً من أن يعززه.

© Private

سوق مؤقتة بجوار أطلال المحلات التجارية والمنازل المدمرة في منطقة صعدة (مارس/آذار 2010).

من أفراد قوات الأمن القبض عليه في 11 مارس/آذار 2007، واقتادوه إلى فرع الأمن السياسي؛ ومضت على ذلك ثلاث سنوات، ولا يزال رهن الاعتقال بدون تهمة ولا محاكمة. ويزعم الأمن السياسي أنه اشتبه في أن المعتقل كان يسعى لتغيير النظام، وذلك فيما يبدو لأنه كان يوزع منشورات مؤيدة للحوثيين. ويقول والده

للاطلاع على التقرير الموجز الذي أصدرته منظمة العفو الدولية بعنوان: «اليمن: الأمن بأي ثمن؟» (MDE 31/011/2010)، انظر الموقع: http://snipr.com/112wel

للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر تقريرنا المعنون: «اليمن: القمع تحت الضغوط» (MDE 31/010/2010) على الموقع التالي: http://snipr.com/112wf4

© AP Photo/Gurinder Osan

أقارب ثورايراجا براثابين، العامل في مجال المعونة الإنسانية، يبكون على وفاته بجوار نعشه في مدينة ترينكومالي السريلنكية في أغسطس/آب 2006. وكان مقتله واحداً من «الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان» التي تحقق فيها لجنة تم تشكيلها في نوفمبر/تشرين الثاني 2006. وبعد ذلك بثلاث سنوات، تم حل اللجنة بدون استكمال مهامها.

رسالة من سري لنكا: دروس صعبة لا بد من استيعابها

لا تزال سري لنكا متقاعسة عن التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب في البلاد؛ وفي هذا المقال يوضح إم سي إم إقبال، السكرتير السابق للجنتي التحقيق في حالات الاختفاء القسري، ما يراه من أسباب تعثر الجهود الأخيرة لتحقيق المساءلة.

«لقد شكلت الحكومة السريلنكية آخر لجنة في سلسلة طويلة من اللجان الرئيسية – وهي اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة» – للنظر في الصراع المسلح مع حركة نمور تحرير تاميل عيلام الذي انتهى في العالم الماضي؛ وهذه المبادرة التي تنم عن الاستخفاف – والمبهمة في مضامينها والمحكوم عليها بالفشل – لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون بديلاً لتحقيق دولي مستقل من جانب الأمم المتحدة حول ادعاءات جرائم الحرب في سري لنكا.

«لقد شاركت في عمل لجنتين رئاسيتين شكلتهما الحكومة السريلنكية للنظر في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عشرات الآلاف من حالات الاختفاء القسري، والمجازر التي ارتكبتها القوات الحكومية ضد المدنيين. ولم تنفذ الحكومة السريلنكية قط ما صدر عن هاتين اللجنتين من استنتاجات وتوصيات مفصلة تهدف إلى إنصاف وتعويض الضحايا وعائلاتهم، ولم يكن لتحقيقاتهما أي أثر رادع يحول دون وقوع الانتهاكات في المستقبل.

«ولا تزال سري لنكا تشهد انتهاكات من قبيل عمليات الاختطاف، والاعتقالات غير القانونية، وأعمال القتل خارج نطاق القضاء، وحالات الاختفاء القسري (وكان كثرة من هذه الانتهاكات ترجع إلى دوافع سياسية أو ارتكبت في إطار عمليات مفترضة لمكافحة الإرهاب). وقد جرت عادة الشرطة بتقييد مثل هذه الحوادث «ضد مجهول»، ونادراً ما تجري أي تحقيق بشأنها. أما التعذيب في الحجز فقد كاد أن يصبح بمثابة القاعدة السارية، وعند وقوع وفيات في الحجز، كثيراً ما تزعم الشرطة أن المجني عليه قد أردي بالرصاص أثناء محاولته الفرار.

«ولم تتمكن لجان التحقيق الوطنية من ملاحقة أكثر من حفنة من الجناة من أفراد قوات الأمن بالرغم من أن المئات من أفراد الأمن قد وردت أسماؤهم في التقارير. وهذا الفشل في التصدي لثقافة الإفلات من العقاب يمنح قوات الأمن حرية مطلقة للإمعان في الانتهاكات.

«إن العالم يبدو وكأنه يستيقظ من حين لآخر، ويلتفت إلى السجل المروع لسري لنكا في مجال حقوق الإنسان، مثلما فعل لفترة وجيزة في مايو/أيار الماضي عندما ضحت الحكومة السريلنكية بأرواح الآلاف من المدنيين الأبرياء، وأصابت آلاف آخرين بجروح وعاهات مستديمة، في إطار محاولاتها لاستئصال شأفة حركة نمور التحرير. واتُّهمت الحكومة بضرب عرض الحائط بالعديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بسلوك المتحاربين أثناء الحرب؛ ولن يتسنى التحقق من الوقائع إلا إذا اضطلعت هيئة مستقلة بالتحقيقات.

«إن سري لنكا لا تشكل لجاناً رئاسية للتحقيق إلا عندما تتعرض الحكومة لضغوط دبلوماسية هائلة بسبب اعتدائها على حقوق مواطنيها. مثل هذه اللجان قد تصرف الانتقادات الدولية عن الحكومة ولو إلى حين، ولكن هذه الحيل والألاعيب المشكوك فيها لا تنطلي على أحد في سري لنكا في واقع الأمر. نحن جميعاً ندرك أن هذه اللجان لا تعدو أن تكون تزييناً للحقيقة على سبيل التمويه.

«كنت أتمنى أن يكون نظامنا القضائي نظاماً يؤدي وظيفته كما ينبغي، وكنت أتمنى أن يكون بمقدورنا الاعتماد على مؤسساتنا الوطنية في حماية حقوقنا؛ ولكن ذلك غير ممكن، وحجم الجرائم التي ارتكبت يستوجب رد فعل دولي.

«ليس بالإمكان تسليط الضوء على الفظائع التي ارتكبتها الدولة وحركة نمور التحرير، وغيرها من الجماعات المسلحة، أثناء الحرب، إلا بواسطة هيئة دولية مستقلة ذات مصداقية تشكلها الأمم المتحدة للتحقيق فيما حدث قبل اندلاع الصراع في مايو/أيار 2009، وأثناءه ثم بعد انتهائه.

«لن يكون بوسع أي لجنة يؤسسها الرئيس أن توجه أصابع الاتهام لمؤسسها، قائلة له «لقد انتهكت الاتفاقيات الدولية أثناء خوضك الحرب؛ أنت المسؤول عن مقتل عدد كبير من المدنيين». إذا كان الرئيس يتوقع أن تجري هذه اللجنة تحقيقاتها بالعدل والإنصاف، ويتوقع أن يصدقه الناس، ويصدقه المجتمع الدولي، فكم هو غر سانج!».

تحرك الآن!

دعت منظمة العفو الدولية أول مرة إلى إجراء تحقيق دولي مستقل في مايو/أيار 2009، بالاشتراك مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات. وفي 22 يونيو/حزيران، شكل الأمين العام للأمم المتحدة لجنة من الخبراء لتقديم المشورة إليه بشأن قضايا المساءلة فيما يتعلق بالجرائم المزعوم ارتكابها في سري لنكا. وتعد هذه اللجنة، التي تقدم تقريرها في يناير/كانون الثاني 2011، بمثابة الخطوة الأولى نحو توليد الضغوط من أجل إجراء تحقيق دولي. الرجاء تأييد هذه الدعوة بالتوقيع على العريضة الواردة في موقعنا الإلكتروني، المزمع تسليمها إلى الأمين العام للأمم المتحدة في يناير/كانون الثاني. يمكنك الاطلاع عليها في الموقع التالي: http://snipr.com/x122x

طلاب من الدرجة الثانية

في سلوفاكيا، يجري فصل أطفال الروما (الغجر) عن باقي زملائهم من الطلبة ويدرسون منهاجاً أدنى مستوى في غرف صفية خاصة بهم. وتمتد عقابيل هذا الفصل إلى ما هو أبعد من بوابات المدارس، فتؤدي إلى استثناء أبناء الروما من التعليم العالي، وتدفعهم دفعاً إلى مصيدة الوظائف الأدنى أجراً.

يبلغ جاكوب من العمر 16 سنة ويعيش في بلافكي شتفرتوك، وهي قرية تبعد 20 كيلومتراً إلى الشمال من العاصمة السلوفاكية، براتيسلافا. وأنهى دراسته الابتدائية في صف خاص بالأطفال ذوي «الإعاقات العقلية المعتدلة» عقب نقله من الصف النظامي العادي الخامس. وحتى ذلك الحين، ظل معلمو جاكوب يعترفون بأنه طالب ممتاز، حتى أنه حصل على بعثة دراسية تقديراً لإنجازاته. ولكن جاكوب من الغجر، مثل جميع الأطفال الآخرين من الغجر الذين يوضعون في الصفوف الخاصة.

أُرسل جاكوب إلى هيئة تقييم الاحتياجات الخاصة عقب جدل بينه وبين أحد المعلمين. ولم يبلَّغ والداه بصورة مسبقة بشأن تقييمه أو نقله إلى صف خاص. وخلال الوقت الذي قضاه في الصف الخاص، اقتصرت دراسته على منهاج أدنى مستوى بصورة ذات مغزى، وبما يعادل خفض مستواه الدراسي سنتين دراسيتين، وما عنى في واقع الحال تقزيم مستوى تعلُّمه وفرصه المستقبلية. ويقول عن التجربة التي مر بها: «ما فعلوه بي [في المدرسة] كان أمراً قذراً... جعلوا مني شخصاً أبله. كنت أحد أفضل التلاميذ في الفصل الرابع».

وحالة جاكوب ليست استثنائية. فنصف الطلاب من الروما تقريباً في مدرسة بلافكي شتفرتوك الابتدائية يتعلمون في فصول خاصة كل طلبتها في الواقع من الروما، كما هو الحال بالنسبة لآلاف أطفال الروما في مختلف أرجاء سلوفاكيا. وفي العديد من المقاطعات، يؤم أطفال الروما مدارس وفصولاً عادية يتم فيها الفصل بينهم وبين الآخرين على أساس إثني، ويدرَّسون مناهج أدنى مستوى. وفي الأقاليم التي تقطنها نسبة كبيرة من الروما، لا يقل معدل الطلاب الروما في المدارس الخاصة عن ثلاثة من كل أربعة طلاب؛ وعلى مستوى البلاد عموماً، يمثل الروما ما نسبته 85 بالمائة من الأطفال الذين يؤمون صفوفاً خاصة. مع العلم بأن الروما يشكلون أقل من 10 بالمائة من إجمالي سكان سلوفاكيا.

لقد أدت هذه النظرات المتجذرة المعادية للروما في النظام التعليمي السلوفاكي إلى حالات يحبس فيها أطفال الروما حرفياً تقريباً، ابتداء من رياض الأطفال فصاعداً، في فصول دراسية وممرات ومبان منفصلة، ويتم الفصل فيما بينهم وبين الآخرين حتى في وقت الغداء لمنعهم من الاختلاط مع التلاميذ الآخرين من غير الروما.

ولا حاجة للقول إن التنكر لحق أطفال الروما في التعليم المتحرر من التمييز يحرمهم على المدى الطويل من طيف واسع من حقوق إنسانية أخرى، بما في ذلك حقهم في الصحة، وحقهم في العمل وفي حرية التعبير. فهم في واقع الحال مستثنون من فرص الانتفاع بالعديد من الخدمات العامة، ومن المشاركة التامة في حياة المجتمع السلوفاكي.

نظام تعليمي يخذل تلاميذه

يفتقر نظام التعليم الابتدائي العام، الذي تعوزه التجهيزات الضرورية والمتخصصون التربويون، في كثير من الأحيان إلى الاستعداد لتقديم الدعم الإضافي الذي غالباً ما يحتاجه التلاميذ ذوو الأصول الإثنية والخلفيات المجتمعية المختلفة. فبالنسبة للعديد من الروما، السلوفاكية ليست لغتهم الأولى. وتعني الفوارق الثقافية والمستوى العالي من الفقر في أوساط الروما احتياجهم في أغلب الأحيان إلى لغة إضافية، وإلى العون في مرحلة ما قبل المدرسة وفي الفصول الدراسية. وعندما لا تتم تلبية هذه الاحتياجات، يتخلف العديد من أطفال الروما عن غيرهم ويتم إقصاؤهم عن مجرى التعليم العام – إما إلى صفوف خاصة في المدارس العادية أو إلى مدارس خاصة مكرسة للمتخلفين.

وبحسب القانون السلوفاكي، يصنَّف الحرمان الاجتماعي، جنباً إلى جنب مع الإعاقة العقلية، كمعيار معتمد في تصنيف التلاميذ ضمن فئة ذوي

أطفال من الروما (الغجر) يؤمون صفاً دراسياً خاصاً عقب فصلهم عن الطلاب الآخرين في روضة أطفال مدرسة كريفاني الابتدائية، سلوفاكيا، أبريل/نيسان 2010.

© Amnesty International

© Amnesty International

الاحتياجات التعليمية الخاصة. وفي هذا السياق الذي ينظر فيه إلى الروما على الدوام بأنهم أدنى مرتبة اجتماعية، يضع النظام أطفال الروما سلفاً في وضع ينتعين معه تصنيفهم بأنهم من ذوي الاحتياجات الخاصة. كما يتكفل بتأبيد حرمانهم عن طريق المساواة العملية ما بين الفقر والإعاقة العقلية.

وينطوي تشخيص الاحتياجات التعليمية الخاصة في سلوفاكيا على عملية تقييم معقدة تديرها شبكة من المراكز الاستشارية للمدارس لا تأخذ في الحسبان، أو لا تكاد، الفوارق الثقافية واللغوية والاجتماعية – الاقتصادية التي تسم حياة أطفال الروما. فلا يجري تقييم مهارات التواصل لديهم، مثلاً، إلا من خلال اللغة السلوفاكية.

وفضلاً عن ذلك، كثيراً ما تُتخذ القرارات المتعلقة بوضع الأطفال في مدارس خاصة في سن الدخول لأولى مراحل التعليم الإلزامي، وهو تدبير يراه بعض خبراء علم نفس الطفل في سلوفاكيا مبكراً للغاية. كما يوضع أطفال الروما في العادة في إطار التعليم الخاص عقب اختبار واحد للذكاء يستغرق 90 دقيقة أو حتى أقل من ذلك. علماً بأن خبراء الصحة العقلية وعلم النفس التربوي السلوفاكيون والدوليون يرون أنه لا ينبغي اعتماد تقييمات الجلسة الواحدة هذه في تقرير مثل هذا النوع من التصنيفات.

وينبغي لوضع الطفل في المدارس أو الصفوف الابتدائية الخاصة الحصول على موافقة الوالدين. وكثيراً ما تستند السلطات إلى هذا التدبير باعتباره ضمانة مهمة في وجه التصنيف المجحف. بيد أن منظمة العفو الدولية تشعر ببواعث قلق من أن قرار والدي الطفل من الروما بوضع أطفالهم في مدارس أو فصول خاصة، أو موافقتهما على ذلك، كثيراً ما يتمان دون معرفة كافية ببواطن الأمور.

فغالباً ما لا يعلم والدا الطفل بالآثار التي يرتبها التعليم الخاص على الآفاق المستقبلية لأطفالهم. كما يشعرون بأن ما يواجهه أطفالهم من تحامل وغياب للدعم في المدارس العامة يعنيان أنهم سيكونون في وضع أفضل إذا ما تلقوا تعليماً أدنى مستوى ولكن في بيئة أكثر وداً.

أعلى ويسار الصفحة: يؤم جميع أطفال الروما في المدرسة الابتدائية في كريفاني تقريباً صفوفاً دراسية خاصة مفصولة عن صفوف الآخرين ولا يختلطون بهم في أوقات الوجبات، حيث يتناولون وجباتهم في الممر خارج الكافيتيريا (أبريل/نيسان 2010)

آثار دائمة للإقصاء مدى الحياة

في معظم الفصول الخاصة التي زارتها منظمة العفو الدولية في سلوفاكيا، لا يسمح لأطفال الروما بأن يأخذوا كتبهم معهم إلى البيت بسبب افتراض الموظفين أن الكتب لن تلقى العناية الكافية منهم أو لن تعاد أبداً. ومثل هذه القيود تحد بصورة جلية من فرص أطفال الروما في التحصيل والتطور. وأوضحت إرينا، الأم لتلاميذ من الروما في مستوطنة كريفاني للغجر، وهي قرية في شرقي سلوفاكيا، الأمر على النحو التالي: «ذهبت إلى المدرسة وطلبت... [من المعلمين] أن يكتبوا لي الواجب المطلوب لأنني كنت أريد مساعد أطفالي في دراستهم... ولكن ردهم كان بأنهم لا يستطيعون إعطاءهم الكتب ليأخذوها معهم... كيف يمكن [للأطفال] أن يتعلموا القراءة أو الكتابة أو حل المسائل إذا لم تكن معهم كتب؟»

ولا تكاد تكون أمام أطفال الروما الذين يوضعون في مدارس أو فصول خاصة فرصة تذكر في أن يعاد إدماجهم في مجرى التعليم العام. فالقانون لا يتطلب إعادة تقييم التلاميذ، ولا يحدث هذا عادة إلا بناء على طلب الوالدين فقط. وكذلك الأمر، فإن الوقت الذي يقضيه التلاميذ في المدارس الخاصة يشكل في العادة خطوة إلى الوراء بالنسبة للمناهج الدراسية وإلى حد يحول دون قدرتهم على تعويض ما فاتهم.

© Amnesty International

© Amnesty International

وعندما ينهي التلاميذ المرحلة الابتدائية بناء على مناهج خاصة، يتلقون شهادات أدنى مستوى تفرض عليهم الالتحاق بمدارس ثانوية خاصة فقط. ويتضمن هذا تلقيهم برامج تدريب مهني من سنتين إلى ثلاث سنوات ليصبحوا، على سبيل المثال، جزارين أو بنائي طوب أو صانعي أحذية أو عاملين في المنازل والحدائق. أما أطفال الروما ممن يتوقون إلى أن يصبحوا مهندسين أو أطباء أو أكاديميين فليست أمامهم فرص تذكر لتحقيق أحلامهم.

ما ينبغي فعله

التمييز العنصري الذي يتسم به النظام التعليمي السلوفاكي هو منبع فصل أبناء الروما عن باقي الطلاب في المدارس السلوفاكية، وهو يعكس تحاملاً وتعصباً متجذرين في المجتمع السلوفاكي عموماً.

فبينما يحظر قانون المدارس السلوفاكي لسنة 2008 جميع أنواع العنصرية، ولا سيما الفصل العنصري، لا ينطوي القانون على تعريف واضح للفصل أو يتضمن مبادئ توجيهية وتدابير صارمة تساعد السلطات التعليمية على تحديد مظاهر الفصل ومراقبتها، وعلى فرض نقيضها. ولا يزال أمام هذه السلطات أن تقر تدابير فعالة لإنفاذ هذا الحظر.

أما الهيئتان المسؤولتان عن مراقبة تنفيذ تشريع مناهضة التمييز وقانون المدارس (وهما المركز الوطني السلوفاكي لحقوق الإنسان ودائرة تفتيش مدارس الدولة، على التوالي) فتفتقران حالياً إلى الموارد والأدوات الضرورية للقيام بمهامهما، كما تفتقران إلى الصلاحيات الواضحة لتطبيق الحظر المفروض على الفصل.

إن الالتزام الذين أعلنته الحكومة الائتلافية الجديدة بالقضاء على ظاهرة فصل الروما في المدارس، وتضمنه برنامجها الذي اعتمدته في أغسطس/آب 2010، تطور يلقى منا الترحيب. بيد أن الفصل ما برح عقبة رئيسية تحول دون تمتع أطفال الروما بحقهم في التعليم وتسهم في تدوير الفقر والتمييز والإقصاء التي يعاني منها الروما بوجه عام.

ومن غير الممكن أن تواصل سلوفاكيا حرمان أطفال الروما من حقهم في الكرامة والمساواة مع الآخرين في المعاملة. ومن غير المعقول أن تظل الخيارات التي تعتمدها الحكومة الآن تدفع أبناء الروما إلى مصيدة تبقي على فقرهم وتهمشهم لعقود قادمة. كما إنها لا يمكن أن تكفل لهم التمتع بالحق في التعليم بعيداً عن التمييز وتسمح لهم بالمشاركة التامة في حياة المجتمع السلوفاكي والأوروبي، وبالإسهام فيها.

بادروا إلى التحرك الآن

وقعوا على البطاقة البريدية في القسيمة المرفقة وابعثوا بها إلى رئيس وزراء سلوفاكيا لدعوته إلى وضع حد لفصل أطفال الروما عن باقي الأطفال في المدارس السلوفاكية. وللمزيد من المعلومات، زوروا الموقع الإلكتروني:

www.amnesty.org/en/region/slovak-republic

جوزيف دُنيا روينـزي

© Amnesty International

المحامي جوزيف دُنيا روينـزي واحد من مئات المدافعين عن حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية المعرضين للاعتقال والمضايقة والتهديد، وحتى القتل، بسبب عمله. يتحدث هنا إلى النشرة الإلكترونية حول الكفاح من أجل الحرية والعدالة في بلده.

ما الذي دفعك في المقام الأول إلى الاهتمام بحقوق الإنسان؟

في 1995، وإبان حكم نظام موبوتو، شعرت بضرورة الانضمام إلى أصدقاء في تأسيس منظمة دعوناها «تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان». وكنا نأمل في أن نساعد على الحد من انتهاكات حقوق الإنسان، التي كانت في ذروتها. فمنا بالتحرك للرد على جميع عمليات الاعتقال التعسفي وعلى الطريقة التي كان يقتاد بها الأشخاص إلى أماكن سرية ويعذبون. ووعدنا باستنكار هذه الأمور آملين في أن يقلص هذا من انتهاكات حقوق الإنسان التي كانت ترتكب من حولنا.

ما هو، في اعتقادك، التحدي الرئيسي الذي يواجه النضال ضد انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟

انعدام الأمن بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان بسبب وجود الجماعات المسلحة الرواندية، (القوات الديمقراطية لتحرير رواندا)، والأوغندية (جيش الرب للمقاومة و«قوات الدفاع المتحالفة – الجيش الوطني لتحرير أوغندا»، والكونغولية (المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب) ، وكذلك الجيش الكونغولي، وأيضاً بسبب قوات الأمن، التي تتقاضى أجوراً متدنية. وانعدام الأمن هذا مشكلة حقيقة، ويشكل عقبة رئيسية أمام عمل هؤلاء المدافعين.

إذا حُيِّرت بأن تغيّر شيئاً واحداً في أوضاع جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما الذي ستغيره؟

إيقاظ ضمير الكونغوليين بشأن ضرورة تقاسم المسؤولية وتحملها من أجل ضمان الأمن والحرية في جميع أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ما الأثر الذي يخلفه عملك على حياتك؟

على الجانب الإيجابي، من المُبهج أن يدافع المرء عن حقوق الإنسان، وأن يرفع صوته دفاعاً عمن لا يستطيعون إسماع أصواتهم وعن المضطهدين وضحايا التعسف، وأن ينخرط في إقامة حكم القانون. هذه هي الجوانب الإيجابية. بيد أنني، وعلى الجانب السلبي من الصورة، أخاف على حياتي. وهذا الخوف يمتد إلى أسرتي أيضاً بسبب ما يعنيه دفاعي عن حقوق الإنسان من احتمال التعرض للتعذيب والإصابة بإعاقة. وتخشى أسرتي أن يؤدي الجهر باستنكار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والعنف في بلدي، وانخراطي في هذه الأنشطة إلى تعريض حياتي للخطر.

ما الذي يبقي على جذوة حماسك في الأوقات الصعبة؟

الحرية في أن أكون قادراً على قول ما أفكر به والمشاركة دون أن أكون «مُلكاً» لطرف ما؛ وإضفاء الطابع الديمقراطي على مجتمعنا، نظراً لأن الديمقراطية مفتاح ضمان الاحترام لحقوق الإنسان. إن العمل من أجل السلم والديمقراطية والعدالة جزء من طبيعتي، وهو ما يمدني بالعزيمة طوال الوقت.

«ينبغي على كل شخص احترام حقوق الإنسان، سواء أكانت في الغرب أم في أفريقيا أم في آسيا»

في 2008، وأثناء زيارة قمت بها لسجن مونزينـزي المركزي في غوما، قام السجناء باحتجازي رهينة معتقدين أن وجودي معهم سوف يلفت أنظار السلطات والمنظمات غير الحكومية إلى ما يعانونه من شح الطعام والماء في السجن ويدفعها إلى القيام بعمل لصالحهم. وللمرة الثانية، شعرت بأنني مبعث أمل وبأنني مخلّص لجميع من هم وراء القضبان.

© Julien Harneis

طلاب مدرسة ثانوية، ريثي، أقليم أورينتال، جمهورية الكونغو الديمقراطية، 23 مايو/أيار 2008. حيث كان يشارك بعض طلاب المدرسة في برنامج لإعادة إدماج الأطفال الذين ألحقتهم جماعات مسلحة بها.
.CC Attribution – Share Alike 2.0

ما الذي تعنيه منظمة العفو الدولية لك؟
هي الصورة نفسها التي يراها ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان فينا كمخلّصين ومحرّرين لهم. أنظر إلى منظمة العفو، إلى كل ما تبذله من جهد وتقوم به من عمل على صعيد العالم بأسره، وسترى فيها مخلّصاً ومحرّراً للبشر.

في ثلاث مناسبات، كان الفضل في الإفراج عني عندما اعتقلت لمنظمة العفو الدولية. اختطفت في 2006 في غوما وتم اقتيادي إلى مقر الاستخبارات العسكرية (تي 2). وسرعان ما ناشدت منظمة العفو الدولية الحكومة الكونغولية للمطالبة بالإفراج غير المشروط عنا. وفي سياق الحرب التي اجتاحت شرق الكونغو، كان الجميع يعتقدون أننا سوف نقتل، ولكن بفضل التحرك العاجل لمنظمة العفو الدولية، أفرج عنا في اليوم نفسه رغم اكتشافنا في مساء اليوم السابق أنهم كانوا يخططون لقتلنا.

هل لديك رسالة تبعث بها إلى قرائنا؟
أطلب منهم أن يواصلوا الدفاع عن حقوق الإنسان بتعميم حالة ضحايا الانتهاكات والعنف على الملأ في أماكن مثل الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور، وكذلك ضحايا الأنظمة الاستبدادية التي تناهض الحقوق الأساسية التي وهبها الله لجميع البشر. كما أدعو المدافعين عن حقوق الإنسان إلى قراءة هذا المقال كي يتحركوا بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية لأن الأوضاع خطيرة ولا بد من تطبيق العدالة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بقتلة فلوريبيرت تشيبيا وباسكال كابونغولو وغيرهما من المدافعين عن الحرية الذين دفعوا حياتهم ثمناً لها.

ما هو الدرس الأكثر أهمية الذي تعلمته من أنشطتك؟
عالمية حقوق الإنسان. فحقوق الإنسان ينبغي أن تحترم من قبل السلطات. إن من الخطأ أن يرى بعض القادة في احترام حقوق الإنسان قيمة غربية. فهناك انتهاكات لحقوق الإنسان في العديد من البلدان، وينبغي على كل شخص احترام حقوق الإنسان، سواء أكانت في الغرب أم في أفريقيا أم في آسيا. ولكل إنسان الحق في أن ينتظر من الآخرين احترام الحقوق التي وهبها الله له.

شاهد شريط فيديو لمقابلة مع جوزيف دونيا رويينزي على الموقع: http://snipr.com/10p530

هل تعلم؟

نجاح! إلغاء خطط التعدين في الهند

في انتصار تاريخي لحقوق السكان الأصليين، رفضت الحكومة الهندية خطط تعدين البوكسيت في منطقة تلال نيامجيري شرقي الهند؛ وجاء هذا القرار الذي أعلن عنه في 24 أغسطس/آب في أعقاب سنوات من الكفاح الذي قامت به طائفة دونغريا كوند، وغيرها من طوائف السكان الأصليين الذين وصفوا مشروع التعدين المقترح بأنه خطر يهدد بقاءهم.

وقد انضمت منظمة العفو الدولية إلى هذه الحملة في منتصف عام 2008، وأصدرت في مطلع عام 2010 تقريراً يندد بهذه الخطط، ويوثّق انتهاكات حقوق الإنسان والمخالفات القانونية. وبعد ذلك بستة أشهر، أصدرت الحكومة الهندية تقريراً يخلص إلى نتائج مماثلة، وكان هو الأساس الذي استند إليه قرار الحكومة بإلغاء مشروع المنجم. كما تقرر إرجاء خطط توسيع مصفاة للألومنيوم في منطقة لانجيغار على سفح التلال، وكان قد عزي إلى المصفاة تلوث المياه والهواء الذي ابتليت به القرى والمجتمعات المحلية مما أفسد عليها حياتها.

وخلصت الحكومة الهندية إلى أن المشروع المقترح لتعدين البوكسيت ينطوي على مخالفات جسيمة لقوانين الحراجة والبيئة، ومن شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الانتهاكات؛ وانتهى الرأي إلى أن خطط توسيع المصفاة غير قانونية.

وكان هذا الحكم بمثابة ضربة قوية للشركتين المعنيتين – وإحداهما فرع لشركة فيدانتا ريزورسيز التي تتخذ المملكة المتحدة مقراً لها والأخرى هي مؤسسة أوريسا للتعدين المملوكة للدولة – وكانت هاتان الشركتان تقفان وراء اقتراح مشروع التعدين في منطقة تلال نيامجيري.

وقد شاركت منظمة العفو الدولية طوائف دونغريا كوند في مساعيها للطعن في الترخيص البيئي الممنوح للمنجم أمام محكمة استئنافية؛ فأرسل أكثر من 30 ألفاً من أعضاء العفو الدولية خطابات إلى السلطات الهندية في الوقت الذي كانت فيه المنظمة تجري محادثات مع الشركة؛ وكان لحملة العفو الدولية ونشاطها الدعائي الأثر في تعطيل خطط التعدين وتوسيع المصفاة لعدة أشهر، قبل أن تتخذ السلطات قرارها النهائي.

وقال زعيم طائفة دونغريا كوند لمنظمة العفو الدولية «بعد سنوات من الكفاح، وزيارات اللجان المختلفة، وصل صوتنا أخيراً إلى دلهي».

للاطلاع على المزيد، انظر الموقع:
http://snipr.com/1114ox

مطبوعة جديدة

شاركت منظمة العفو الدولية المنظمة المدافعة عن حقوق الإنسان «كونيكتاس» في إصدار طبعة خاصة من مجلة «سور: المجلة الدولية بشأن حقوق الإنسان»، تدور حول الأهداف الإنمائية للألفية والقضايا المتعلقة بمساءلة الشركات. وبينما تعقد الأمم المتحدة قمة رفيعة المستوى حول الأهداف الإنمائية للألفية في سبتمبر/أيلول 2010، يمكن الاطلاع على المقالات مجاناً على الموقع التالي:
www.surjournal.org

سواء كان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن **منظمة العفو الدولية** تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

ما بيدك أن تفعله؟

أظهر النشطاء حول العالم أنه يمكن مقاومة القوى الخطرة التي تقوض حقوق الإنسان. فكن جزءاً من هذه الحركة. وحارب أولئك الذين يبثون الخوف ويزرعون الكراهية.

انضم إلى منظمة العفو الدولية لتصبح جزءاً من حركة عالمية تقوم بحملات لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. ساعدنا على إحداث تأثير.

ومعاً يمكننا إسماع أصواتنا

أنا مهتم بتلقي مزيد من المعلومات حول الانضمام إلى عضوية منظمة العفو الدولية.

الاسم

العنوان

البلد

البريد الإلكتروني

www.amnesty.org

يرجى إعادة هذه الاستمارة إلى مكتب منظمة العفو الدولية في بلدك.

وللاطلاع على القائمة الكاملة لمكاتبنا في العالم يرجى زيارة الصفحة الإلكترونية **www.amnesty.org/en/worldwide-sites**

وفي حال عدم وجود مكتب في بلدك، يمكنك، أن تصبح عضواً دولياً وأن تنضم إلى المجتمع الإلكتروني لأعضائنا الدوليين.

وللقيام بذلك، يرجى زيارة الصفحة الإلكترونية:
www.amnesty.org/en/join
حيث تتمكن من الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالانضمام ومن الانضمام إلكترونياً باللغة العربية أو الإنجليزية أو الأسبانية أو الفرنسية.

أو عوضاً عن ذلك ابعث برسالة إلى:
Online Communities Team, Amnesty International, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

وكي تصبح عضواً دولياً ينبغي أن توافق على مدونة قواعد سلوك للأعضاء الدوليين. وتتوافر المدونة باللغات الأربع نفسها في:
www.amnesty.org/en/code-of-conduct

الشبكة الشبابية لإقليم آسيا والمحيط الهادئ في منظمة العفو الدولية: ملصق فسيفسائي في مظاهرة الأربعاء للناجيات من الاسترقاق الجنسي، سول، كوريا الجنوبية، مايو/أيار 2010.

«إن العمل
من أجل السلام
والديمقراطية
والعدالة
هو الذي
يحفزني على
الاستمرار»

جوزيف دونيا روينزي

منظمة العفو الدولية

غينيا الاستوائية

خمسة سجناء رأي

أعضاء سابقون في حزب سياسي

لا يزال خمسة أعضاء سابقين في حزب التقدم في غينيا الاستوائية محتجزين في ملابو بغينيا الاستوائية في أوضاع قد تصل إلى حد المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

ففي مارس/آذار وأبريل/نيسان 2008، اعتُقل تعسفاً كل من جيرارد و أنغوي مانغوي، وكروز أوبيانغ إبيل، وخوان إكومو ندونغ، وإميليانو إسونو ميخا، وغومرسيندو راميريز فوستينو. وذُكر أنهم تعرضوا للتعذيب وأُجبروا على توقيع إفادات بالإكراه. ثم اتُهموا بحيازة أسلحة وذخائر بشكل غير قانوني وبالمشاركة في جمعيات وتجمعات غير مشروعة، وهي تهمة تشير إلى عضويتهم السابقة في حزب التقدم المذكور. ولم يُسمح لهم بالاتصال بمحامين إلا قبل موعد محاكمتهم ببضعة أيام. وفي الفترة من 17 إلى 19 يونيو/حزيران 2008، جرت محاكمتهم وإدانتهم بتهمة حيازة أسلحة وذخائر بشكل غير قانوني. ولم تُقدم أدلة في المحكمة لإثبات التهم، كما لم يتم العثور على أية أسلحة معهم أو في منازلهم. إن منظمة العفو الدولية تعتبرهم سجناء رأي، تم اعتقالهم وإدانتهم بدوافع سياسية بسبب عضويتهم السابقة في حزب سياسي لا يستخدم العنف ولا يدعو إليه.

وقد احتُجز هؤلاء الرجال بمعزل عن العالم الخارجي حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2009. ومنذ ذلك الوقت، سُمح لعائلاتهم بزيارتهم مرة كل يوم سبت لمدة 15 دقيقة. بيد أنه يمكن تعليق الزيارات في أي وقت بدون إبداء الأسباب وبدون إشعار مسبق من قبل مسؤولي السجن. إن الطعام في السجن غير كاف، وتضطر عائلات هؤلاء السجناء إلى إحضار طعام لهم لتعويض وجباتهم الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم لا يتلقون رعاية طبية، وتضطر عائلاتهم كذلك إلى تزويدهم بالأدوية اللازمة لعلاج الأمراض المزمنة.

يرجى كتابة مناشدات تدعو إلى إطلاق سراح الرجال الخمسة فوراً وبلا قيد أو شرط، وتتضمن الإعراب عن القلق لأنه لم يتم التحقيق في الأنباء المتعلقة بالتعذيب. كما يرجى حث السلطات على الاستمرار في السماح لعائلات هؤلاء الرجال بزيارتهم، وعلى توفير الرعاية الصحية الكافية لهم طوال فترة وجودهم في السجن. تُرسل المناشدات إلى:

General Teodoro Obiang Nguema Mbasogo
Presidente de la República
Gabinete del Presidente de la República
Malabo
Equatorial Guinea
Fax: +240 333 09 3313/3334
Salutation: Your Excellency

كندا

لوبيكون كري

السكان الأصليون يُدفعون إلى السقوط في براثن الفقر

مجتمع «الأمة الأولى لوبيكون كري Lubicon Cree» هو مجتمع للسكان الأصليين يضم 500 شخص في إقليم ألبرتو الواقع في غرب كندا. وخلافاً لشعوب السكان الأصليين في الإقليم، فإن شعب لوبيكون لم يوقع على أية معاهدات أو ترتيبات قانونية أخرى مع الحكومة الاتحادية لترسيم حدود أراضيه. ولم تحترم الحكومة الوعود التي قطعتها بإنشاء محمية أو أرض معترف بها قانوناً لشعب لوبيكون.

في السبعينيات من القرن المنصرم، روجت سلطات إقليم ألبرتو لمشاريع هائلة لتطوير النفط والغاز في أراضي شعب لوبيكون من دون التشاور معهم ومن دون الحصول على موافقتهم. وأعلنت السلطات أفراد شعب لوبيكون «محتلين» غير قانونيين على أرضهم الخاصة. وأدى استخراج النفط والغاز إلى الانهيار السريع لاقتصاد الصيد التقليدي، مما دفع المجتمع الذي كان ذات يوم مجتمعاً يتمتع باكتفاء ذاتي إلى حد كبير إلى السقوط في براثن الفقر المدقع والأوضاع الصحية المتردية التي لم يتعافى منها على الإطلاق.

ويُعتقد أن قيمة النفط والغاز المستخرجين من أراضي شعب لوبيكون حتى الآن تُقدر بنحو 14 مليار دولار كندي. ولكن شعب لوبيكون لم ينتفع من هذه الثروة قيد أنملة، ولم يحصل على أية تعويضات، كما لم يحصل على مساعدة تُذكر لخلق موارد معيشة بديلة لأفراده. إذ يعتمد نحو 90 بالمئة منهم الآن على المساعدات الاتحادية التي لا تكفي لتلبية احتياجاتهم، ولا تتوفر لهم مياه شرب آمنة ولا تمديدات صحية. كما أن مساكنهم مكتظة للغاية، وتتفشى بينهم الأمراض المرتبطة بالفقر، من قبيل التدرن الرئوي، بمعدلات أعلى مما هي عليه بين عموم السكان.

يرجى كتابة مناشدات تنوّه بأهمية احترام حقوق شعب لوبيكون في أرضه، وبضرورة توطينه بشكل عادل بما يمكّنه من إعادة بناء اقتصاده وأسلوب حياته. وإلى أن يتم التوصل إلى حل للنزاع على الأرض، يجب أن توافق حكومة إقليم ألبرتو على وقف إصدار تراخيص لمشاريع تطوير النفط والغاز من دون موافقة شعب لوبيكون. تُرسل المناشدات إلى:

The Honourable Ed Stelmach
Premier of Alberta
307 Legislature Bldg
10800 - 97 Avenue
Edmonton, AB
Canada T5K 2B6
Fax: +1 780 427 1349

إندونيسيا

منير سعيد ثالب

لم تتحقق العدالة لناشط قتيل

© Kontras

عُثر على الناشط في مجال حقوق الإنسان منير سعيد ثالب Munir Said Thalib ميتاً على متن رحلة متجهة من جاكرتا إلى هولندا في 7 سبتمبر/أيلول 2004. وأظهر تشريح الجثة الذي أجرته السلطات الهولندية أنه تعرض للتسمم بالزرنيخ.

وكان المناضل الأبرز من أجل حقوق الإنسان في إندونيسيا منير سعيد ثالب قد تبنى قضية عشرات النشطاء الذين تعرضوا للاختفاء القسري. فقد أنشأ منظمتين لحقوق الإنسان ولعب دوراً مهماً في كشف النقاب عن أدلة تشير إلى مسؤولية الجيش عن انتهاكات حقوق الإنسان في أتشيه وتيمور الشرقية، وقدم توصيات إلى الحكومة بشأن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها ضد مسؤولين من ذوي الرتب العليا. وفي سبتمبر/أيلول 1999، قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتعيينه في لجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية.

ظل منير سعيد ثالب عرضة لخطر مستمر بسبب عمله في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. ففي أغسطس/آب 2003، انفجرت قنبلة خارج منزله في جاكرتا. وفي عامي 2002 و 2003، تعرض مكتب كونتراس الذي كان يعمل فيه لهجوم بقنبلة. ومع أنه تمت إدانة شخصين بالضلوع في مقتله، فقد وردت مزاعم ذات صدقية تفيد بأنه لم يتم تقديم الأشخاص المسؤولين عن مقتله من ذوي المراتب العليا. ولا يزال المدافعون الإندونيسيين عن حقوق الإنسان يتعرضون للتهديدات والترهيب والاعتداءات. وهم يعتقدون أنهم سيحصلون على حماية أفضل، لو كانت هناك مساءلة حقيقية على حادثة قتل منير سعيد ثالب.

يرجى كتابة مناشدات تدعو السلطات إلى إجراء تحقيق مستقل جديد في حادثة قتل منير سعيد ثالب وتقديم الجناة من جميع المستويات إلى ساحة العدالة في إطار محاكمات عادلة. ويرجى حث السلطات على الاعتراف بالعمل المشروع الذي يضطلع به المدافعون عن حقوق الإنسان ودعمه علناً، وإدانة كافة أشكال المضايقة أو الاعتداءات التي يتعرضون لها. تُرسل المناشدات إلى:

President Susilo Bambang Yudhoyono
Istana Merdeka
Jakarta 10110
Indonesia
Fax: +62 21 3452685, +62 21 3442759 or +62 21 3845774

إيران

هنغامة شاهدي

الحكم على صحفية بالسجن لمدة ست سنوات

© Private

تقضي الناشطة السياسية هغامة شاهدي Hengameh Shahidi حكماً بالسجن لمدة ست سنوات في سجن إيفين بالعاصمة الإيرانية طهران. وكان قد قُبض عليها بعد فترة قصيرة من الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي أُجريت في يونيو/حزيران 2009 والتي اختلفت الآراء بشأن نتائجها، واحتُجزت في الحبس الانفرادي في زنزانة صغيرة لمدة 50 يوماً. وتعرضت للتعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة خلال الأشهر الأربعة الأولى من فترة احتجازها. وقد أُطلق سراحها مؤقتاً بكفالة، ثم قُبض عليها مجدداً كي تقضي مدة حكمها. وتعتبر شاهدي سجينة رأي، احتُجزت بسبب ممارستها السلمية لحقها في حرية التعبير والاشتراك في الجمعيات، ليس إلا.

وظلت هنغامة شاهدي تكتب لصحيفة النوروز حتى إغلاقها في عام 2002، وبعدها عملت لحسابها الخاص، حيث كانت تكتب في مجال الشؤون الدولية. وعملت كمستشارة لشؤون الشباب للرئيس خاتمي، سلف الرئيس أحمدي نجاد، كما عملت في مجلس بلدية طهران. وعندما قُبض عليها كانت تكمل دراستها لنيل شهادة الدكتوراة في المملكة المتحدة، ولكنها عادت إلى إيران من أجل الانتخابات، حيث عملت كمستشارة لشؤون المرأة لمرشح الرئاسة مهدي كروبي الذي خسر في الانتخابات. وهي عضو في حزب الثقة الوطنية السياسي المحظور.

وقد قضت هنغامة شاهدي الأيام الخمسين الأولى من احتجازها في الحبس الانفرادي في زنزانة مساحتها 1 متر × 2 متر. وقالت إنها خلال تلك الفترة تعرضت للضرب والتهديد بالإعدام. وهي تعاني من مشكلات في القلب، وربما لا تتلقى معالجة طبية كافية لمرضها.

يرجى كتابة مناشدات إلى رئيس القضاء تدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن هنغامة شاهدي. وتحث السلطات على توفير المعالجة الطبية الكافية لها أثناء وجودها في الحجز، وعلى إجراء تحقيق عاجل ووافٍ ومحايد في الأنباء التي تقول إنها تعرضت للتعذيب. ترسل المناشدات إلى:

Ayatollah Sadegh Larijani
Howzeh Riyasat-e Qoveh Qazaiyeh
Pasteur St., Vali Asr Ave.
south of Serah-e Jomhouri
Tehran 1316814737
Iran
Email: info@dadiran.ir (Subject line: FAO Ayatollah Larijani)

أوكرانيا

ألكساندر رفالسكي

تجاهل مزاعم التعذيب

© Private

احتُجز ألكساندر رفالسكي Aleksandr Rafalsky في كييف عام 2001 للاشتباه في ضلوعه في مقتل أربعة أشخاص. وفي عام 2004 حُكم عليه بالسجن المؤبد إثر محاكمة شابتها مثالب عدة، وهو حالياً يقبع في السجن في فينيتسيا بوسط أوكرانيا.

وقال ألكساندر رفالسكي إنه في الفترة بين 13 يونيو/حزيران عندما احتُجز، و 26 يونيو/حزيران 2001 عندما اتُهم بارتكاب جرائم القتل، تعرض بشكل متكرر للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، ومنها الإعدام الصوري. وهو يصر على براءته وعلى أن القصد من تعذيبه وإساءة معاملته هو إرغامه على الاعتراف بعمليات القتل. ولم يتم التحقيق في مزاعم التعذيب هذه ورُفضت شكاواه حتى الآن. ويساور منظمة العفو الدولية قلق مستمر بشأن استخدام التعذيب وإساءة المعاملة بشكل منظم في حجز الشرطة في أوكرانيا. ويُذكر أن إفلات الجناة من العقاب ظاهرة متفشية هناك.

لقد لفت النضال الحيوي لتمارا رفالسكايا، والدة ألكساندر رفالسكي، وأمهات السجناء الآخرين ومنظمات حقوق الإنسان نظر الرأي العام الأوكراني إلى وقوع التعذيب في حجز الشرطة. ففي يناير/كانون الثاني 2010 قالت تمارا رفالسكايا لمنظمة العفو الدولية: «إذا نجحنا في هذه القضية، فإن ذلك سيمثل خطوة كبرى بالنسبة لأوكرانيا ككل».

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن الوصول إلى نتيجة إيجابية في هذه القضية من شأنه أن يحدث تأثيراً كبيراً وأن يسهم في وضع حد للإفلات من العقاب على أفعال التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة التي تُرتكب في أوكرانيا.

يرجى كتابة مناشدات تدعو إلى إجراء تحقيق عاجل ومستقل ومحايد في المزاعم التي تقول إن ألكساندر رفالسكي تعرض للتعذيب وإساءة المعاملة في الحجز، وإلى إعادة محاكمته بسبب وجود بواعث قلق بشأن عدم عدالة المحاكمة. تُرسل المناشدات إلى:

General Prosecutor of Ukraine
Oleksander Medvedko
Riznitska Str. 13/15
01601 Kyiv
Ukraine
Fax: +380 44 280 26 03
Salutation: Dear General Prosecutor

نيبال

سانجيف كومار كارنا

المصير المجهول للطلبة

© Private

كان سانجيف كومار كارنا Sanjiv Kumar Karna، وهو طالب في الرابعة والعشرين من العمر، في رحلة مع مجموعة من أصدقائه في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2003 في منطقة جناكبور بنيبال عندما قبضت عليه، مع عشرة آخرين من زملائه، قوة أمنية مشتركة. وقد تعرضوا للضرب المبرح ثم أُخضعوا للاستجواب. ومنذ ذلك الحين، لم ترد أية أخبار عن كل من دورغيش كومار لابه، وبرامود نريان مندال، وشيلندرا يداف، وجتندرا جها.

ويُعتقد أن اعتقال سانجيف كومار كارنا مرتبط باهتماماته السياسية المتعلقة بالطلبة وبعضويته السابقة في الاتحاد الوطني لطلبة عموم نيبال (الجناح الثوري) المتحالف مع الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). بيد أنه ترك الاتحاد الوطني للطلبة (الجناح الثوري) في عام 1998، وتقول عائلته إنه لم يكن له علاقة بالحزب الشيوعي النيبالي (الماوي).

وتنفي الشرطة ووزارة الداخلية أية علاقة للشرطة في تلك الاعتقالات، بينما قال الجيش النيبالي إن الشباب الخمسة جميعاً قُتلوا في «عملية للشرطة» في اليوم الذي قُبض فيه عليهم. ولم يصدر أي تأكيد لتلك الادعاءات. وقال الجيش النيبالي لمنظمة العفو الدولية إن التحقيق الذي أجراه اكتمل، وإنه لم يتورط في عمليات الاختفاء القسري.

وعلى الرغم من أن والد سانجيف كومار كارنا وأحد أفراد العائلات الأخرى قدما تقرير المعلومات الأول إلى الشرطة النيبالية في يوليو/تموز 2006، يطلب منها قانوناً إجراء تحقيق في ما حدث، فإنه لم يتم إحراز أي تقدم في هذا الشأن.

يرجى كتابة مناشدات، تدعو السلطات إلى الكشف عن مصير سانجيف كومار كارنا وأصدقائه الأربعة على نحو عاجل وتحديد المسؤولين عن اختفائهم ومقاضاتهم ونشر نتائج التحقيق على الملأ. وينبغي حماية المواقع التي يُشتبه في أن الطلبة دُفنوا فيها وحفر القبور واستخراج الجثث منها بصورة مهنية، بما يجعل الأدلة التي يتم جمعها مقبولة في المحاكم العادية. تُرسل المناشدات إلى:

Ramesh Chand Thakuri
Inspector General of Police
Police Head Quarters, Naxal
Kathmandu, Nepal
Fax: +977 1 4415593

أوقفوا الاعتقالات غير القانونية في العراق

منظمة العفو الدولية

كان هذا منـزل أحدهم

ضعوا حداً لعمليات الإجلاء القسري في بورت هاركوت

منظمة العفو الدولية

افتحوا لهم أبواب المستقبل

ضعوا حداً لفصل أطفال طائفة الروما عن أقرانهم في المدارس السلوفاكية

منظمة العفو الدولية

فلنصالب بالكرامة فلنصالب بالكرامة فلنصالب بالكرامة فلنصالب بالكرامة فلنصالب بالكرامة

بادر إلى نشر الخبر، بادر إلى نشر الخبر...

سواء كان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن منظمة العفو الدولية تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

ما بيدك أن تفعله؟

- كن جزءاً من هذه الحركة. وحارب أولئك الذين يبثون الخوف ويزرعون الكراهية.
- انضم إلى منظمة العفو الدولية لتصبح جزءاً من حركة عالمية تقوم بحملات لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان.

ساعدنا على إحداث تأثير.

منظمة العفو الدولية

عزيزتي السيدة رئيسة الوزراء،

لا يزال آلاف الأطفال من طائفة الروما في مختلف أنحاء سلوفاكيا يخضعون للفصل عن أقرانهم في مدارس وصفوف خاصة وفي مدارس وصفوف عامة لكن مخصصة لأطفال الروما فقط، حيث تقدم تعليماً ذا مستوى أدنى.

وإذ أُذكّر بتعهد الحكومة الجديدة بالإيفاء بالالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، ووضع حد للفصل بين الطلبة على أساس الأصل العرقي، فإنني أحثكم على:

تضمين أحكام قانونية وأحكام خاصة بالسياسات بحيث تعرّف عملية الفصل بوضوح وتنص على توفير موارد كافية لمفتشية مدارس الدولة، ومنها وضع مبادئ توجيهية وإجراءات تفصيلية قوية تتعلق بكيفية تحديد التمييز والفصل في الممارسة العملية ومراقبته ومكافحته؛

البدء بجمع البيانات المتعلقة بالتعليم بشكل منهجي، وتصنيفها على أساس النوع الاجتماعي والإثنية؛

إضافة واجب على عاتق جميع المدارس بإلغاء الفصل بين الطلبة بوضوح، وتوفير الدعم الفعال لها كي تقوم بهذا الواجب؛

اتخاذ تدابير كافية لمساعدة أطفال طائفة الروما وغير الروما ممن هم بحاجة إلى مساعدة صفية إضافية، كي يتمكنوا من تحقيق إمكاناتهم الكاملة في إطار المدارس العامة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الاسم:

البريد الإلكتروني:

Index: EUR 72/007/2010 Arabic :رقم الوثيقة

رئيسة الوزراء إيفيتا راديتشوفا
Iveta Radičová
Prime Minister
Úrad vlády Slovenskej republiky
Námestie slobody 1
813 70 Bratislava
Slovakia

الصورة: صف مخصص لتلاميذ طائفة الروما فقط في مدرسة ماتيتشي سلوفانيسكي الابتدائية في بريشوف، سلوفاكيا، أبريل/ نيسان 2010. © Amnesty International

WWW.DEMANDDIGNITY.ORG

Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, UK. **www.amnesty.org**

بادر إلى نشر الخبر

ومعاً يمكننا إسماع أصواتنا

منظمة العفو الدولية

بادر إلى نشر الخبر،

للاطلاع على القائمة الكاملة لمكاتبنا في العالم يرجى زيارة الصفحة الإلكترونية worldwide-sites/en/org.amnesty.www

وفي حال عدم وجود مكتب في بلدك، يمكنك، أن تصبح عضواً دولياً وأن تنضم إلى المجتمع الإلكتروني لأعضائنا الدوليين.

ولقيام بذلك، يرجى زيارة الصفحة الإلكترونية: www.amnesty.org/en/join حيث تتمكن من الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالانضمام ومن الانضمام إلكترونياً باللغة العربية أو الإنجليزية أو الإسبانية أو الفرنسية.

أو عوضاً عن ذلك أبعث برسالة إلى:

Online Communities Team, Amnesty International, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

www.amnesty.org

منظمة العفو الدولية

عزيزتي السيدة رئيسة الوزراء،

لا يزال آلاف الأطفال من طائفة الروما في مختلف أنحاء سلوفاكيا يخضعون للفصل عن أقرانهم في مدارس وصفوف خاصة وفي مدارس وصفوف عامة لكن مخصصة لأطفال الروما فقط، حيث تقدم تعليماً ذا مستوى أدنى.

وإذ أُذكّر بتعهد الحكومة الجديدة بالإيفاء بالالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، ووضع حد للفصل بين الطلبة على أساس الأصل العرقي، فإنني أحثكم على:

تضمين أحكام قانونية وأحكام خاصة بالسياسات بحيث تعرّف عملية الفصل بوضوح وتنص على توفير موارد كافية لمفتشية مدارس الدولة، ومنها وضع مبادئ توجيهية وإجراءات تفصيلية قوية تتعلق بكيفية تحديد التمييز والفصل في الممارسة العملية ومراقبته ومكافحته؛

البدء بجمع البيانات المتعلقة بالتعليم بشكل منهجي، وتصنيفها على أساس النوع الاجتماعي والإثنية؛

إضافة واجب على عاتق جميع المدارس بإلغاء الفصل بين الطلبة بوضوح، وتوفير الدعم الفعال لها كي تقوم بهذا الواجب؛

اتخاذ تدابير كافية لمساعدة أطفال طائفة الروما وغير الروما ممن هم بحاجة إلى مساعدة صفية إضافية، كي يتمكنوا من تحقيق إمكاناتهم الكاملة في إطار المدارس العامة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الاسم:

البريد الإلكتروني:

Index: EUR 72/007/2010 Arabic :رقم الوثيقة

رئيسة الوزراء إيفيتا راديتشوفا
Iveta Radičová
Prime Minister
Úrad vlády Slovenskej republiky
Námestie slobody 1
813 70 Bratislava
Slovakia

الصورة: صف مخصص لتلاميذ طائفة الروما فقط في مدرسة ماتيتشي سلوفانيسكي الابتدائية في بريشوف، سلوفاكيا، أبريل/ نيسان 2010. © Amnesty International

WWW.DEMANDDIGNITY.ORG

Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, UK. **www.amnesty.org**

بادر إلى نشر الخبر

ومعاً يمكننا إسماع أصواتنا

منظمة العفو الدولية

بادر إلى نشر الخبر،

للاطلاع على القائمة الكاملة لمكاتبنا في العالم يرجى زيارة الصفحة الإلكترونية worldwide-sites/en/org.amnesty.www

وفي حال عدم وجود مكتب في بلدك، يمكنك، أن تصبح عضواً دولياً وأن تنضم إلى المجتمع الإلكتروني لأعضائنا الدوليين.

ولقيام بذلك، يرجى زيارة الصفحة الإلكترونية: www.amnesty.org/en/join حيث تتمكن من الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالانضمام ومن الانضمام إلكترونياً باللغة العربية أو الإنجليزية أو الإسبانية أو الفرنسية.

أو عوضاً عن ذلك أبعث برسالة إلى:

Online Communities Team, Amnesty International, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

www.amnesty.org

منظمة العفو الدولية

فخامة الرئيس،

أود أن أعرب لكم عن قلقي العميق بشأن استمرار عمليات الإجلاء القسري في بورت هاركورت بولاية ريفرز.

لقد تم إجلاء آلاف الأشخاص قسراً من منازلهم في نيجيريا المواجهة للبحر، ولا يزال أكثر من 200,000 شخص عرضة لخطر الإجلاء القسري في حالة مضي حكومة الولاية قدماً بخططها الرامية إلى هدم جميع المستوطنات غير الرسمية على طول المنطقة المواجهة للبحر.

إن حكومة الولاية، بإقدامها على إجلاء السكان من منازلهم قسراً، إنما تنتهك التزامات نيجيريا الدولية بحقوق الإنسان.

إنني أحث الحكومة النيجيرية على ضمان قيام سلطات ولاية ريفرز بما يلي:

- التوقف الفوري عن تنفيذ جميع عمليات الإجلاء القسري؛
- اعتماد قرار بوقف تنفيذ جميع عمليات الإجلاء القسري من المناطق المواجهة للبحر في بورت هاركورت إلى حين وضع جميع الضمانات الضرورية التي تكفل تنفيذ عمليات الإجلاء وفقاً للمعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان؛
- توفير مساكن بديلة كافية لجميع الذين تم إجلاؤهم قسراً من نيجيمانزي وغيرها من المناطق، ودفع تعويضات لهم عن فقدان أية ممتلكات أو إلحاق الضرر بأية ممتلكات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الاسم:

العنوان:

Index: AFR 44/016/2010 Arabic :رقم الوثيقة

الصورة: في أغسطس/آب 2009، تم هدم منطقة نجيمانزي المواجهة للبحر في بورت هاركورت بنيجيريا، مما نتج عنه عمليات إجلاء قسري وتهجير لآلاف الأشخاص. © Amnesty International

Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom. www.amnesty.org

الرئيس غودلاك جوناثان
His Excellency Goodluck Jonathan
President of the Republic of Nigeria
Office of the President
Nigerian Presidential Complex
Aso Rock Presidential Villa
Abuja
Federal Capital Territory
Nigeria

منظمة العفو الدولية

دولة السيد برهم صالح
رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان
إربيل
جمهورية العراق

الصورة: وليد يونس أحمد

© Amnesty International
Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom. www.amnesty.org

Index: MDE 14/008/2010 Arabic :رقم الوثيقة

منظمة العفو الدولية

دولة رئيس الوزراء

لقد قُبض على وليد يونس أحمد في 6 فبراير/شباط 2000 في إربيل، ولا يزال محتجزاً دون تهمة أو محاكمة منذ ذلك التاريخ. وقد تعرض للتعذيب عقب القبض عليه واحتُجز في الحبس الانفرادي لفترات طويلة، ونُقل مراراً من سجن إلى سجن دون إعطاء أي تفسير لذلك الإجراء.

وقد قامت منظمة العفو الدولية بزيارته في السجن في أواسط عام 2010، وأثارت قضيته مراراً وتكراراً مع حكومة إقليم كردستان.

إنني أحثكم على:

الإفراج بإطلاق سراح وليد يونس أحمد فوراً وبلا قيد أو شرط، ما لم يتم تقديمه إلى محاكمة عاجلة بتهمة جنائية معترف بها، وتوفير جميع ضمانات المحاكمة العادلة له.

الإفراج بإطلاق سراح جميع المعتقلين المحتجزين لفترات طويلة في إقليم كردستان، ما لم تُوجّه لهم تهم بارتكاب جرائم جنائية معترف بها وتقديمهم إلى المحاكمة بصورة عاجلة وعادلة ومن دون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

الاسم:

البلد:

Index: MDE 14/008/2010 Arabic :رقم الوثيقة

الصورة: وليد يونس أحمد

© Amnesty International
Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom. www.amnesty.org

دولة السيد برهم صالح
رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان
إربيل
جمهورية العراق